(لكن) دلالتها ووظيفتها مع
التطبيق على صحيح البخاري

إعداد
أ. خلود بنت خليل إشتيوي

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم

وبعد:

فقد تناول النحويون في باب عطف النسق الحروف التي تعطف مفرداً على مفرد، وجملة على جملة، ولا يكون العطف إلا باستعمال أحد حروفها، وقد قسم العلماء حروف العطف قسمين: الأول ما يشرّك لفظًا ومعنى وهي: (الواو، والفاء، و ثم، و حتى، وأم، و أو) والثاني: ما تُشرِّكُ لفظًا لا معنى، وهذه الحروف هي: (لَكنْ، و بَلْ، و لَا) و مثالها: مَا حَضَرَ مُحَمَّدٌ لَكِنْ خَالِدٌ، حَضَرَ مُحَمَّدٌ بَل خَالِدٌ، حَضَرَ مُحَمَّدٌ لا خَالِدٌ.(١)

وأما ما يشيع في أمر هذه الحروف - ويمثل قاعدة متبعة لدى معظم النحويين - هو أن هذه الحروف تعطف لفظاً لا معنى، وتدل كل منها على دلالة معينة فـ (لكن) للاستدراك، و(بل) للإضراب، و (لا) للنفي، وعدوها عاطفة بشروط ؛ فإن خالفتها خرجت عن وظيفة العطف وأصبحت حروفًا تدل على معانيها فحسب (٢)، ومن أشهر هذه الشروط ألا يسبقها حرف عاطف كاقتران (لكن) و (لا) بالواو، واقتران (بل) بـ (لا) فإن اقترنت بها أصبحت حروفًا للابتداء، مثال: ما مررت برجل صالحٍ ولكن طالحٍ، ومررت برجل صالحٍ لا بل طالحٍ، ما مررت برجل صالحٍ ولا طالحٍ. ففي هذه الأمثلة اقترنت حروف العطف بحروف عطف أخرى، وعدّ النحويون حروف المخالفة في هذه الحالة حروفاً تدل على معانيها وتكون للابتداء ؛ أي أن (ولكن) في المثال الأول تكون الواو فيه عاطفة، و (لكن) حرف ابتداء، وكذلك الحال في (لا بل)، فتكون حروف المخالفة حروفاً للانتقال من غرض لآخر فكأنها تبتدئ بحديث آخر يخالف ما قبله (٣).

---

١ – يُنظر: ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٩٨م، ط ١، ج ٣، ص ٢٣٥.

٢ – يُنظر: المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٩م، ط٢، ج ١، ص ١٤٩–١٥٠. المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م، ص ٢٣٠–٣٤٥، المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ط ١، ص ٢٣٥ – ٢٩٤ – ٥٨٦. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط ٣، ج ٣، ص ٦١٦.

٣ – يُنظر المرادي، الجنى الداني،، ص ٥٨٧. ويُنظر المالقي، رصف المباني، ص ٢٣٢. وعباس حسن، النحو الوافي، ج ٣، ص ٦١٦ – ٦٢٤.

وقد اختلف العلماء في أحكام هذه الحروف بين من يعدها حروف عطف بشروطها، ومن يجعلها عاطفة في مواضع وغير عاطفة في مواضع أخرى، ومن يرفض عطفها على الإطلاق، ولهذا استوجبت هذه الأحكام النحوية التمعن فيها والتمحيص أكثر على المستوى الدلالي والوظيفي لكل منها، وأثرها في التراكيب التي تقع فيها داخل السياق الذي ترد فيه، ومدى أهميتها في الترابط النصي ليؤدي النص معناه.

وكان اختيار صحيح البخاري مجالا للدراسة لعدد من الأسباب، منها: أنه يحتوي على كثير من النصوص التي تستعمل هذه الحروف للاستدراك على أمر أو نهي أو غيرهما في الأحكام الشرعية، أو إبطال زعم ما والإضراب عنه ببل، ونفي كثير من الأمور، ومن الناحية النصية فالحديث الشريف يعد في المرتبة الثانية من مصادر جمع اللغة العربية واستقراء قواعدها والاستشهاد بها بعد القرآن الكريم ([1])، ومع هذا فالحديث الشريف في الجانب التطبيقي لم يَستشهد به كثير من النحويين، وأما الذين احتجوا بالحديث الشريف فهم قليل مثل ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ([2]) وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، ومع هذا لا تقارن نسبته بنسبة استشهادهم بكلام العرب وأشعارهم.

وقد حظي الحديث الشريف بعناية بالغة وشديدة في تدقيق ألفاظه ومعانيه وصحة سنده، وصحة نسبته إلى النبي - ﷺ - بدرجة لم تتوافر لأشعار العرب التي لها خصوصية تركيبية تخضع لقوانين الوزن والقافية وهذا ما يجعلها عرضة للتغير والتحريف وغيرهما، ومع هذا لم تركز الدراسات النحوية على الحديث الشريف لتكشف عن أساليبه، بل كانت قليلة قياسًا بأهمية هذا المصدر، وكان من أبرزها دراسة عودة خليل أبو عودة (بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين) ([3])

ولهذا طُبقت هذه الدراسة في صحيح البخاري بصفته جامعا لكثير من نصوص الحديث الشريف مع اختياري لدراسة حرف الربط المخالف أو المغاير (لكن) في صحيح

١ – يُنظر الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١ م، ص ٥.

٢ – يُنظر ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي و علي النجدي ناصف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م، ج ٢، ص ١٦، والخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م، ط ١، ج ٣، ص ٧٧.

٣ – دار البشير، عمّان، ط ١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

البخاري دراسة تركيبية وظيفية دلالية، ورصد الظواهر النحوية التي يمكن أن تتفق أو تختلف مع ما رصده النحويون من قبل في موضوع الربط بهذه الحروف.

مشكلة البحث وأهدافه:

ركز النحويون في تناولهم عطف النسق على الإتباع النحوي في الإعراب، وحين قسموا حروف العطف تنبهوا إلى دلالة (لكن) على عدم التشريك في المعنى ؛ أي المخالفة، ويأتي هذا البحث لدراسة استخدام هذا الحرف داخل جملته ودلالته في النصوص الواردة في مواضع استخدامها في صحيح البخاري، وذلك من حيث الجوانب الوظيفية والتركيبية والدلالية، فبهذه الجوانب تدرس هذا الحرف ويُتبين ما يؤديه من معانٍ ودلالات ووظائف متنوعة بين العطف والاستدراك أو غير ذلك، ومدى تأثيره في النص وتحقيقه لغرض المتكلم.

ويسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها:

١- جمع آراء النحويين في هذا الحرف ونقدها نقدا علميا يبين ما لها وما عليها.
٢- التعرف على ظواهر استخدام هذا الحرف في صحيح البخاري
٣- الوقوف على القضايا التركيبية والدلالية لاستخدام هذا الحرف.
٤- استنباط المرتكزات المنهجية المؤدية للتشخيص العلمي لوظائف تلك الحروف.

الدراسات السابقة:

مما تعتمد عليه هذه الدراسة ما ذكره النحويون في مطولاتهم النحوية ([1]) وفي كتب حروف المعاني ([2])، ولقد جاءت بعض الدراسات الحديثة لتتناول بشيء من الإفاضة والتفصيل هذه الحروف ومنها: **عباس حسن** (ت ١٩٧٨ م) في النحو الوافي فقد ذكر في عطف النسق مفصلًا أحكام كل أداة وأنواعها، ومازجًا وظيفتها بدلالتها، واستشهد بالأبيات الشعرية ما عدا (بل) التي وثقها بآيات من القرآن الكريم ليفصل القول في أنواعها ودلالتها كدلالتها على الإبطال والانتقال.

وأما **فاضل صالح السامرائي** في (معاني النحو) فلم يختلف ما ذكره كثيرًا عن ما تناوله النحويون القدامى ؛ إذ ذكر حرف (لكن) في عطف النسق من أبواب التوابع، وتطرق لكل أداة ذاكرًا ما يخصها في جانبي الدلالة والوظيفة، وفصّل قليلا في (بل) ونوعيها (الإبطالي، والانتقالي) مستشهدًا بشواهد من القرآن الكريم، ومستندًا على بعض أقوال العلماء القدماء أمثال: المبرد في المقتضب، والرضي في شرح الكافية، وابن هشام في المغني، وأضاف مسألة دخول (لا) على (بل) وذكر فيها الأقوال والأحكام المعروفة لدى النحويين.

ولكن هناك دراسات تخصصت في جانب الربط والعطف، وهي دراسات أفدتُ منها في هذا البحث، وسأعرضها هنا موضحة الفرق بينها وبين دراستي هذه - بإذن الله -، وهي دراسات كل من:

١- **مصطفى حميدة** في كتابه (نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية) (١٩٩٧م)، يهدف إلى دراسة النظام الذي تتبعه العربية في تركيب

---

١ – يُنظر: المبرد، المقتضب، ج ١، ص ١٤٩–١٥٠. ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، ط ٣، ج ٢، ص ٥٦ – ٥٧. المالقي، رصف المباني، ص ٢٣٠–٣٤٥. المرادي، الجنى الداني، ص ٢٣٥ – ٢٩٤ – ٥٨٦.

٢ – يُنظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ط ١، ص ٨– ١٤– ١٥. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ١٩٨٤م، ط ١، ص ٨١– ٩٤– ١٣٣. المالقي، رصف المباني، ص ٢٣٠–٣٤٥، والمرادي، الجنى الداني، ص ٢٣٥ – ٢٩٤ – ٥٨٦.

الجملة انطلاقًا من المعنى قبل المبنى، وهذا في ثلاث ظواهر تركيبية هي: الارتباط، والربط، والانفصال، ولم تشر هذه الدراسة إلى أدوات الربط التي تعنى بها دراستي، وإنما كانت دراسة منصبة على الربط بصورة عامة ؛ لإطلاق منهجية جديدة لدراسة التراكيب النحوية في الجملة العربية، ولم تفصل في إشكاليات العلماء وآرائهم في هذه الحروف واختلافاتهم بين قبولها عاطفة أم لا، وهذا شيء مما تسعى إليه دراستي.

٢- مصطفى حميدة في كتابه **(أساليب العطف في القرآن الكريم)** (١٩٩٩م) تناولت دراسة أساليب العطف في عطف النسق على وجه التحديد، واعتمدت الدراسة الأسلوبية لتراكيب العطف متخذة من القرآن الكريم أنموذجًا تطبيقيًا لها، واعتمدت على نظرية تضافر القرائن لتمام حسان، وعلى النظريات اللغوية الحديثة، وقد طرحت الدراسة أقوال العلماء في العطف وحروفه وتناولت كلًّا منها بالنقاش والتحليل، وربطتها بالجانب المعنوي ؛ إذ إن عطف النسق هو نمط من أنماط الربط بحروف المعاني.

ومما تختلف فيه دراستي عن دراسة مصطفى حميدة اقتصارها على القسم الثاني من حروف عطف النسق (لكنْ، و بل، و لا) إذ تتناول الحرف (لكن) بالدرس والتحليل من الجانب الدلالي والوظيفي في الجملة والنص، واعتمادها على الحديث الشريف في صحيح البخاري لاستنباط أبرز الدلائل اللغوية والتركيبية لهذه الأحرف الثلاثة.

٣- **حسين رفعت حسين** في (الموقعية في النحو العربي - دراسة سياقية)(٢٠٠٥م) وقد ركزت دراسته على موقع الحروف بين الوجوب والجواز في التركيب وأثرها في السياق النصي، وتناول الموقعية من ثلاثة جوانب التضام والرتبة والربط، والذي يخص هذه الدراسة الموقعية في ضوء قرينة الربط، ووظيفة حروف المخالفة وأهمية موقعها في كل هذا، فقسم الأدوات صنفين: أدوات داخلة على الجمل ولها الصدارة دائما، وأدوات متوسطة الجمل مثل أدوات العطف، ولكن لم يتطرق حسين لحروف العطف بالتفصيل وإنما ذكرها مجملة دون تحديد، ولم يعرض لوظيفة حروف المخالفة موضع الدراسة إلا في حكمه على حروف النسق حكمًا عاما ؛ إذ جعلها تصل إحدى الجمل بالأخرى بسبب مغايرة أحد شقيها للآخر، ولهذا احتيج من وجهة نظره إلى حرف النسق. و يلاحظ الفرق بين الغرض الذي من أجله قامت دراسة رفعت حسين و الغرض التي تقوم به

دراستي، وهو بيان وظائف حروف الربط المخالفة ودلالاتها التركيبية في صحيح البخاري.

٤- دراسة **حسام البهنساوي** في (قواعد الربط وأنظمته في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة) (٢٠٠٨ م) التي عرضت مفهوم الربط والارتباط والفرق بينهما لدى العلماء القدماء والمحدثين، وعرضت عددًا من وسائل الربط ولم تكن حروف المخالفة من ضمنها ما عدا حرف النفي (لا) الذي ذُكر في فقرة صغيرة باقتضاب، ويتضح أن الدراسة لم تتطرق لدراسة التراكيب الدلالية والوظيفية لـ (لكن، وبل، ولا) وإنما اعتمدت الدراسة وسائل الربط عامة، على حين أن دراستي تسعى إلى بيان وظيفة الحرف (لكن) من خلال استخدامهِ في صحيح البخاري.

وإجمالا فما تختلف به دراستي عن الدراسات السابقة هو تخصيصها لدراسة حرف ربط المخالفة (لكن) دراسة تركيبية تحليلية في الجوانب الدلالية والوظيفية في الجملة والنص، وأثره فيما بعده إن كان عاطفًا حقًّا أم حرفًا يدل على معانيه فقط، وذلك تطبيقًا على مواضع استخدامهِ في صحيح البخاري.

فرضيات البحث وتساؤلاته:

يقوم البحث على عدد من الفرضيات لعل أهمها:

١- ما حدده النحويون من وظائف وخصائص وشروط لاستخدام الحرف (لكن) لا يمثل واقع استخدامهِ في جميع الكلام.

٢- الحاجة إلى التعرف إلى خصائص استخدام هذه الحرف (لكن) داخل نص مكتمل وليس في جملة منفردة كما هي حال أغلب أمثلة النحويين.

كما يسعى البحث إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة، منها:

١- ما الوظائف الدلالية والتركيبية لهذا الحرف ؟

٢- ما مدى انطباق ما ذكره النحويون عن الحرف (لكن) على واقع استخدامها في صحيح البخاري ؟

٣- ما علاقة الحرف (لكن) حين يكون عاطفًا بوظائفه الأخرى ؟

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج التحليلي الاستنباطي والوصفي لدراسة الحرف (لكن)، وبيان وظيفته وما يدل عليه في الاستعمال اللغوي في الجملة والنص، باستخدام دراسة نحو

النص لتعين على إيضاح البعد الدلالي والتركيبي لهذا الحرف في نصوص البخاري بعد اكتمال استقراء المادة النظرية والتطبيقية.

وقد اعتمدت الدراسة هذا البحث دراسة نظرية بجمع آراء العلماء القدماء والمحدثين وعرضها وربطها ومقارنة بعضها ببعض، ودراسة تطبيقية بجمع كل ما ورد في صحيح البخاري مستعملا الحرف (لكن)، وذلك بوصف المواضع المستخدمة فيها وتحليلها باستقرائها وإحصائها ودراستها دلاليا ووظيفيا، والكشف عن الفروق الدلالية والوظيفية بين طرائق استعمالها، وبيان أكثرها استخدامًا في متون الحديث، مع استبعاد الأحاديث المكررة بروايات أخرى والاكتفاء برواية واحدة، مع الأخذ بالنصوص المكررة بالمعنى لا المكررة بالنص الحرفي، فهذا يتم احتساب تلك الصيغ حيث يكون لاستعمال الحرف أكثر من وجه، وأما ما كرر بأكثر من رواية ولكن بالصيغة النصية نفسها فهذه لم تحسب ولم يؤخذ بها، وكذلك لم تُدرج الأحاديث المصحوبة بالآيات القرآنية المتضمنة لـ (لكن) فلم يؤخذ بالآيات ؛ لأنها تدخل في دراسة (لكن) في القرآن الكريم، واستبعاد الأداة (لكنَّ) المشددة والاكتفاء بالمخففة فقط ؛ إذ هي محور الدراسة، ثم الوصول إلى النتائج المستفادة من تلك التراكيب، والتعرف على أساليب حرف المخالفة (لكن) التي وردت في صحيح البخاري ومقدار ورودها، وكل هذا في ظل مراعاة سياق المقام وقصد المتكلم المستعمل فيه التركيب، وتطبيق مفهوم الربط وما يشمله النص نحويا (نحو الجملة، ونحو النص) وتداوليا، والنظر لمدى تطابق آراء العلماء.

محتويات البحث:

يحتوي البحث على تمهيد فصل واحد وخاتمة.

فأما التمهيد فيدرس نظرية الربط والارتباط مفهومها وتاريخها عند النحويين القدماء والمحدثين، ووظيفة الربط والارتباط في عطف النسق، وأهمية الربط في السياق اللغوي، ومفهوم ربط المخالفة في هذه الدراسة.

وأما الفصل فيتناول دراسة الحرف (لكن) وقد شملت الدراسة الجوانب النظرية و التطبيقية في الدلالة والوظيفة، فيعتنى البحث بتوضيح أصل تكوين الحرف (لكن) وما يدل عليه، وعرض آراء النحويين القدماء والمحدثين في تعريفهم لهذا الحرف ودلالته ووظيفته في الجملة والنص، واختلافهم في عطفها وعدمه والشروط المتطلبة لـ (لكن) العاطفة، ثم تطبيق تلك الأقوال والشروط المتبعة لهذا الحرف العاطف على نصوص صحيح البخاري التي وردت فيه استعمالات هذا الحرف، ودراسة أساليبه وتحليلها، واستنباط الأساليب المستعملة في صحيح البخاري، والوصول إلى النتائج ومدى

مطابقة كلام النحويين لنصوص صحيح البخاري، مع مقارنة يسيرة لاستعماله في القرآن الكريم لمعرفة مدى استعماله في الخطاب اللغوي.

وأما الخاتمة فقد أوضحتُ فيها أهمَّ ما وصل إليه البحث من نتائج.

وقد قدمتُ عملي هذا وأرجو من الله أن يُسدد خطاي للوصول إلى الصواب، وأن يغفر لي في خطئي، وأن يكون ثمرة نافعة لكل من أراد الاستفادة منه، أو بناء دراسة عليه، وخدمة للغة العربية وأهلها.

ولله الحمد والشكر على كل شيء.

تمهيد

أثار باب حروف النسق جدلا واسعا بين النحويين واختلافات كثيرة بين تأييد واعتراض على بعض حروفها في كونها حروف عطف أم لا، ونالت (لكن) و (إما) النصيب الأكبر بسبب اقترانها بحرف عطف آخر وهو الواو، وهم لا يجيزون دخول عاطف على عاطف.

وما يعنيني في بحثي هذا هو الحرف (لكن) من أحرف المخالفة الثلاثة (لكن وبل ولا) التي تعد الجزء الثاني من أحرف العطف التي تعطف لفظا لا معنى، إذ يستوجب المعنى أن يكون نقيضا أو ضدا أو مغايرا لما قبلها ولذا سُميت أحرف (المخالفة) أو (المغايرة)،

ولأهمية هذه الأحرف ودورها في ربط الجمل والنص لابد من توضيح ماهية الربط والارتباط والتمييز بينهما، وأهميتها في السياق اللغوي.

الارتباط والربط عند النحويين القدماء والمحدثين:

لم يكن الارتباط والربط وليد عهد جديد لم يعرفه النحويون من قبل، وإنما هو أمر قد لقي عناية النحويين ، ولكنه جاء مبعثرًا بين ثنايا التراث النحوي واللغوي، ويُعَدُّ ابن السراج من أقدم العلماء الذين ألمحوا إلى الربط بالحرف، وذكره مصطلحا موثقا في كتابه (الأصول في النحو)، فيقول عن حروف العطف: ((حروف العطف عشرة أحرف يُتبِعنَ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها))([1]) ففي تعريفه لحروف العطف إشارة إلى التبعية وربط ما بعدها بما قبلها من الجمل أو المفردات وهذا هو ما ينطبق على حد (الربط)، إلا أنه حددها هنا من ناحية الإعراب وليس من ناحية الحُكْم والدلالة.

ويظهر مصطلح الربط صراحة مع ذكر وظيفته في الجمل في قوله في باب مواقع الحروف: ((واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع: إما أن يدخل على الاسم وحده مثل: الرجل، أو الفعل وحده مثل: سوف، أو ليربط اسمًا باسم: جاءني زيد وعمرو، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم، أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدا)) ([2]).

---

١ – ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٥٥.

٢ – المصدر السابق، ج١، ص ٤٢.

وقد اختلفت مصطلحات الربط من عالم لآخر ، فمنهم من عرفه بالائتلاف(١) مثل الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) حيث يقول: ((المؤلف على ضروب منها: المؤلف من اسمين، وهو المبتدأ مع المبني عليه نحو قولك: زيد قائم، وعمرو غلامك، ووجه ائتلافهما: كون الثاني مسندًا إلى الأول ومحدثًا عنه... والمضاف مع المضاف إليه، ووجه ائتلافهما: إما معنى الاختصاص أو معنى التبيين... والموصوف مع الصفة نحو قولك: رجل كريم، ووجه ائتلافهما: انضمام الثاني إلى الأول للدلالة على بعض حالاته... والمبدل مع البدل ووجه ائتلافهما: توطئة الأول للثاني وتقدمه إياه... والمؤكد مع التأكيد ووجه ائتلافهما: إزالة الثاني الالتباس عن الأول...)) (٢).

وألحظ من كلام الزمخشري أنه يتحدث عن الارتباط في الكلم مع إيضاح الجمل التي تحتاج إلى الارتباط وعرض وجوه الائتلاف، وهي: الجمل الاسمية، والمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه، والمؤكد مع التأكيد، وأنماط أخرى مثل المعطوف والمعطوف عليه، وصاحب الحال مع الحال، والمقدار مع مميزه، والمستثنى والمستثنى منه، والصفة أو المصدر مع فاعليهما أو مفعولهما. وكل هذا يُعَدُّ من الجمل الارتباطية التي لا تحتاج لرابط يربط فيما بينها ؛ لوضوح المعنى وتكامله وائتلافه ببعضه وتعلقه ببعض، ولهذا سماه الزمخشري: الائتلاف.

وأما أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) فاختلفت التسمية لديه في الارتشاف وسماه بالعموم فقال عن جملة (زيد نعمَ الرجل): ((وإذا كان زيد مبتدأ، فالجملة بعده في موضع الخبر، والعموم هو الرابط ؛ لأن (أل) للجنس... ومن قال بأن (أل) للعهد جعل الرابط تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ بحيث المعنى)) (٣) ومن هذا القول يتضح أن أبا حيان يتحدث عن نوع من أنواع الربط بين الجمل، فصرح بلفظ (الرابط) في من ذهب إليه من النحويين الذين اعتبروا (أل) للعهد فكأنه يكرر المبتدأ ، وبهذا تكون الجملة غير مفيدة ولم ترتبط بما يوضحها، ولم يعرّف الربط أو الارتباط وإنما اكتفى بذكر نوع من أنواع الربط، وكذلك ابن هشام عندما ذكر روابط الجملة بما هي خبر عنه، فذكر من ذلك:

١ – هكذا استخدمها الزمخشري، والصواب التأليف.

٢ – الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، رسالتان للزمخشري، الرسالة الأولى المفرد والمؤلف في النحو، تحقيق بهيجة الحَسَنِي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، عام ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م، (د.ط) ص ٢٦ – ٣٠.

٣ – الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، عام ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩ م، ط ١، ج ٣، ص ٢٤.

((عموم يشمل المبتدأ نحو: " زيد نعم الرجل "... أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن "أل" في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس))([1]) فاتفق ابن هشام مع أبي حيان في العموم واختلفا في مسألة " أل " فهي للجنس عند أبي حيان، وللعهد عند ابن هشام.

وإن كنت أذهب إلى بعد لفظ مصطلح (العموم) عن الربط أو الارتباط ومفهومهما لعدم إيحائه بالتواصل والاتساق بين المفردات أو الجمل، ويكفيه أن يقتصر على نوع من أنواع الربط وهو ما يدخل في (أل) الجنس الذي يشمل المبتدأ.

وسبقهما عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) الذي ترك النظرية الأم لنظرية الربط والارتباط في الجمل والمفردات، والتي غفل عنها النحويون القدماء ؛ نتيجة طبيعة منهجهم الدراسي النحوي المنطلق من المبنى لا المعنى، وتركيزهم على الإعراب ونظرية العامل وانشغالهم بها وبناء النحو عليها، فصنفوا الأبواب إلى حروف وأدوات وما يتعلق بها من أحكام دون التعمق في وظيفتها في السياق النحوي اللغوي للجملة. ومنها انطلق العلماء المحدثون في طرح دراساتهم من هذه النظرية، والتأكيد على ضرورة دراسة المعنى أولا قبل المبنى.

لقد أوجد الجرجاني في دلائل الإعجاز نظرية (التعليق) حيث رمى إلى قضية مهمة جدا في التراكيب النحوية أنشأ منها ما يسمى بعلم المعاني، وهي أن كل جملة متعلقة بما قبلها أو بعدها، ومنها كان باب الفصل والوصل في البلاغة، وإن كان هذا العلم (علم المعاني) أشد وثوقا وارتباطا بعلم النحو ؛ إذ يفسر القوانين النحوية ويكشف أسبابها.

يقول الجرجاني: ((معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينهما طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما))([2]) وقد فصّل كيفية هذا، وذكر في فصل آخر بعنوان (في أن النظم متوقف على التركيب النحوي) توضيحًا لما قاله في مقدمته، فقال: ((واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها

---

١ – الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، (د.ط)، ج ٢، ص ١٦٠. بتصرف.

٢ – الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة – مصر، عام ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ط ١، ص ١٤.

ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله...)) ([1]).

ويوضح في فصل آخر (أنواع الجمل في العطف وعدمه) إذ قسمها ثلاثة أضرب بناء على نظرية التعليق فقال: ((وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها، فاعلم أنَّا قد حصلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب:

- جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد ؛ فلا يكون فيها العطف ألبتة ؛ لشبه العطف فيها - لو عطفت - بعطف الشيء على نفسه.
- وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم، يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل: أن يكون كلا الاسمين فاعلاًأو مفعولاً أو مضافًا إليه ؛ فيكون حقها العطف.
- وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها، سبيل الاسم مع الاسم لا يكون في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله ؛ لعدم التعلق بينه وبينه رأسا.

وحق هذا ترك العطف ألبتة، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكأن له حال بين حالين، فاعرفه)) ([2]).

و مما تقدم أستنتج من كلام الجرجاني في هذا الفصل أنه قسم الجمل ثلاثة أضرب، ففي الفقرة الأولى قصد به حالة الاتصال أو الارتباط، وهذه الحالة لا تستدعي العطف بحروفه، وأما الفقرة الثانية فأشار بها إلى الربط بحروف العطف، وأما الثالثة فأشار إلى نوع أخير من الجمل وهي الجمل المنفصلة، وهذا النوع لا يستدعي الربط أيضا. ومن هنا يكون ترك العطف في ضربين من الجمل إما في حالة الاتصال أو الانفصال، أما الربط فيكون الحالة الوسطى للربط بين أمرين، أي أنها بين الاتصال والانفصال، فهي

١ – الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص ٦١.
٢ – المصدر السابق، ص ٢٠٦.

متصلة بالمعنى ومنفصلة في الجملتين، فاحتيج إلى العطف (الربط) أو أي من الأدوات الرابطة ليجمع بين الجملتين المنفصلتين ؛ لترتبطا في المعنى.

ولهذا ذكر الدكتور مصطفى حميدة أن العطف وسائر أدوات الربط وسيلة لغوية "مصطنعة" لجأ إليها اللسان العربي للاختصار أو لأمن اللبس في الاتصال أو الانفصال.(١)

وأما ابن هشام الأنصاري فظهرت لديه فكرة الربط والارتباط بوضوح إلا أنه قد خلط بينهما بوصفهما قرائن لفظية وذكرهما في روابط عشرة في كتابه المغني في فصل (روابط الجملة بما هي خبر عنه) وهي: (الضمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، وإعادته بمعناه، وعموم يشمل المبتدأ، فاء السببية، العطف بالواو، شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه الخبر، وأل النائبة عن الضمير، وكون الجمل نفس المبتدأ في المعنى)(٢) فذكر منها حرف العطف (الواو) وأغفل الحروف الباقية من العطف. وربما اكتفى بالواو لأنها أم باب عطف النسق وهي رمز له، وإذا تأملتُ الباب المذكور فيه الروابط فأدرك أن هذه الأدوات اقتصرت على ربط جملة بالمبتدأ، وأما حروف المخالفة فهي تأتي بعد الخبر بخبر يخالف السابق، فاحتيج إلى رابط لتربط ما بعدها بما قبلها لترابط السياق اللغوي والمعنوي، ولأمن اللبس حتى لا يُفهم أنها جملة استئنافية جديدة، مثل: (ما قام عمرو لكن زيد) فلو حُذفت (لكن)، لالتبس المعنى أو تغير.

ثم ذكر في الفصل التالي (الأشياء التي تحتاج إلى رابط)(٣) مثل: الجملة المخبر بها، الجملة الموصوف بها، الجملة الموصول بها الأسماء، والواقعة حالا، وغيرها، فطرح وجوه الجمل التي تستدعي وجود رابط يربط فيما بينها.

ثم جاء في العصر الحديث الدكتور تمام حسان (ت ١٤٣٢ هـ) فقسم الكلم قسمين من القرائن: القرائن اللفظية، والقرائن المعنوية. وقصد باللفظية كل ما يضاف في تراكيب الجملة من أدوات وحروف وضمائر، فهي لفظية يُلفظ بها وقرينة تربط الجملة بعضها ببعضها الآخر، يقول عنها: ((القرائن اللفظية هي عنصر من عناصر الكلام يستدل بها على الوظائف النحوية... وفي العربية من القرائن اللفظية: قرينة البنية والإعراب

١ – يُنظر حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان – ناشرون – الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، عام ١٩٩٧م، ط ١، ص ١٤٤.

٢ – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٥٧.

٣ – يُنظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٦١.

والربط والرتبة والتضام))([1]) وأما المعنوية فهي كل ما يُدرك من خلال السياق دون الحاجة لقرينة لفظية تربطها، وعرفها قائلا: ((القرينة المعنوية هي العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، وذلك كعلاقة الإسناد التي هي نسبة عنصر الحدث الذي في معنى الفعل أو الوصف إلى فاعله))([2]) ومن هنا أقول إن تمام حسان أوجد نظرية أخرى شبيهة بنظرية التعليق عند الجرجاني وهي نظرية تضافر القرائن، فبالقرينة المعنوية يكون معنى الارتباط، وبالقرينة اللفظية يكون معنى الربط، ولذا يُعَدُّ الربط وحروف العطف من القرائن اللفظية لدى تمام حسان حيث قال: ((الربط: يعتبر عود الضمير من الروابط الهامة في الجملة، ولكن الارتباط قد يتم بقرائن أخرى فيصبح المعنى واضحا دون حاجة إلى الضمير الرابط)) ([3]) فهنا نراه قد فرَّق بين مصطلحي (الربط والارتباط) فيتضح من كلامه أنه جعل الضمير من الربط، فالربط عنده يخص الأدوات والحروف، أما الارتباط فهو يخص المعاني أي القرائن المعنوية لقوله: (الارتباط قد يتم بقرائن أخرى...).

ويقول أيضا: ((الربط: وهذا أيضًا قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر... ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة، كما يفهم منه الربط أو بالحرف أو بإعادة اللفظ...))([4]) وهنا فرق كذلك بين مصطلحي الربط والارتباط بقوله (على اتصال أحد المترابطين) ولم يقل (الرابطين) مما يدل على أن الارتباط يخص المعنى، والربط يخص الأداة أو الحرف وغيرها من الوسائل كعلامات الإعراب والرتبة والتضام والمطابقة([5]).

وقد عدّ تمام حسان الربط من القرائن اللفظية الصرفية كما قسمها ثماني قرائن على النحو الآتي:

١- قرينتان صوتيتان، هما: العلامة الإعرابية والنغمة.

٢- أربع قرائن صرفية، هي: البنية الصرفية، والمطابقة، والربط والأداة.

---

١ – حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، عام ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م، ط ٢، ج ١، ص ١٠.

٢ – المصدر السابق، ج ٢، ص ١١.

٣ – حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، (د.ط)، ص ٢٣٨.

٤ – حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢١٣.

٥ – المصدر السابق، ص ٢٠٥.

٣- قرينتان تركيبيتان، هما: التضام والرتبة المحفوظة ([1]).

وذهب الدكتور مصطفى حميدة إلى أن الربط يعد قرينة تركيبية لا صرفية، وهذا يشمل جميع أدوات الربط، ولم يبين سبب مذهبه هذا([2]).

والذي أرتضيه هو ما ذهب إليه الدكتور مصطفى حميدة إذ يعد الربط قرينة تركيبية ؛ إذ إنه يدخل بين جملتين مركبتين أو مفردين ؛ ليربط بينهما لفظيًا ليؤدي معنى دلاليًا متسقًا، ولا يتعلق في صرفية الجملتين نفسهما.

وظيفة الربط والارتباط في عطف النسق:

سبق القول أن عطف النسق لم يوجد في الجملة العربية عبثا، ولا لتزيين الكلام أو ما شابه ذلك، وإنما لحاجة ماسة مثل: تنسيق الكلام وتوضيحه وأمن اللبس من الفصل أو من الوصل، و للإيجاز والاختصار، والعربية تميل إلى الاختصار في كثير من المواطن.

ويمكنني تعريف الارتباط والربط وبيان الفرق بينهما فيما بالآتي:

الارتباط: وجود علاقات سياقية معنوية داخل التركيب النحوي.

الربط: وجود علاقات لفظية ظاهرة باستعمال أدوات تربط بين التراكيب النحوية.

لذا كان الارتباط هو الوسيلة الأولى لتوحيد النص واتساقه في معنى واحد مترابط بعيدًا عن الفصل أو الإبهام أو الالتباس على المتلقي، ومن ثم يأتي الربط مرحلة ثانية للارتباط في حال خشية اللبس من الفصل بين الجمل، ولم يكفِ الارتباط لأداء المهمة.

والارتباط يُعْنَى بالعلاقات المعنوية، وأما الربط فيُعْنَى باللفظ، وهو مصطنع لغرض أمن اللبس - كما سلف ذكره – ولأغراض أخرى.

وقد عرفهما الدكتور مصطفى حميدة تعريفا واضحا غير مخل فقال:

((الارتباط في رأيي: هو قيام العلاقات السياقية بين المعاني النحوية الخاصة داخل التركيب، كعلاقات الإسناد والتعدية والنعت والإضافة مثلا، وهذا الارتباط يُفهَم من خلال السياق بلا أداة ؛ لأن العلاقة السياقية القائمة بين المترابطين علاقة وثيقة

١ – المصدر السابق، ص ٢٠٥، يُنظر: حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ١٥٧.

٢ – حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ١٥٧ – ١٥٨.

تجعلهما في غنى عن قيام أداة تربط بينهما، فإذا التبس فهم علاقة من تلك العلاقات أو تعذّر، لجأ اللسان العربي إلى الربط.

أما الربط في رأيي فهو اصطناع علاقة سياقية بين طرفين باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة، والغرض من الربط قد يكون أمن لبس فهم الارتباط بين الطرفين المربوطين، وقد يكون أمن لبس فهم الفصل بينهما))([1]).

واختصر حسين رفعت حسين تعريف الربط بقوله: ((الربط علاقة بوسيلة الربط بين سابق ولاحق في السياق)) ([2]).

أهمية الربط في السياق اللغوي:

اتضح لدي في مفهوم الربط أنه يكون بالأدوات والحروف، وهذه الحروف لا تدل على معنى في ذاتها وإنما باقترانها داخل جملة تضيف إليها معنى، فالواو و " لكن " و " بل " و " لا " لا تدل على شيء وحدها سوى الدلالة التي تفيدها أو المعنى الذي وضعت له، ولكن لا تعطي جملة كاملة ذات خبر ومعنى مفيد ؛ لذا لابد من اقترانها داخل جملة معينة لتؤدي معناها الذي تدل عليه وتضيف المعنى للجملة ؛ ولهذا قال الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ): ((الاسم يدل على مسماه كما ذكرت ولا تحصل منه فائدة مفردًا حتى تقرنه باسم مثله أو فعل أو جملة، وإلا كان ذكرك له لغوًا وهذرًا غير مفيد. وكذلك الحرف إذا ذكرته ؛ دل على المعنى الموضوع له، ثم لم تكمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما))([3]) والناظر في ما قاله الزجاجي يدرك أنه أعطى الحرف معنىً خاصًا ولكنه ناقص لا يتحقق إلا بدخوله على الجملة.

و ممن أيد هذا من العصر الحديث فاضل الساقي موضحا وظيفة الأدوات في الجملة إذ إن لكل أداة وظيفة خاصة بها لا تكتمل إلا بالوظيفة السياقية العامة، فقال: ((إن الأدوات جميعا – وهي إحدى مباني التقسيم - لا تدخل في علاقات اشتقاقية فليس لها صيغ معينة ووظيفتها الأساسية هي التعليق ولا يكون إلا في السياق، بمعنى أن

---

١ – حميدة، مصطفى، أساليب العطف في القرآن الكريم، مكتبة لبنان –ناشرون – الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ١٩٩٩، ط١، ص ٤٢. ويُنظر كتابه نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ١٤٠-١٤٣.

٢ – حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، عام ٢٠١٠م، ط ٢، ص ١٢.

٣ – الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م، ط ٢، ص ٤٩.

الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة وهذا هو معناها الوظيفي، وتشترك الأدوات جميعا في دلالتها على معانٍ وظيفية خاصة بجانب المعنى الوظيفي العام))([1]).

وقال في موضع آخر: ((... فإن الأداة لا تدل على شيء من هذا وذاك على الإطلاق، ذلك أن وظيفتها العامة في الكلام هي التعليق، وأنها إذ تقوم بهذه الوظيفة النحوية العامة تقوم أيضًا بوظيفة خاصة هي وظيفة الربط بين الأجزاء المفردة للجملة الواحدة أو الربط بين الجمل المتعددة، كالذي نراه في وظائف حروف العطف بالنسبة للربط بين المفردات والجمل))([2])

وأما عادل العيثان فقد جرد الحرف من المعنى وجعله مجرد صوت لا يفيد معنى ما لم يستعمل في الكلام، وإن اختلف في تسميته من الربط إلى الرباط، لقوله بعد اقتباسه لتعريف أرسطو لأجزاء الكلام: ((وعلى الرغم من غموض التعريفين السابقين نوعًا ما، فإنه يمكن الإفادة منهما في أن الرباط والأداة صوتان لا يفيدان معنى ما لم يستعملا في الكلام، وينضمان إلى التركيب إما في الأطراف أو في الوسط، وغاية ما هنالك ألا يكونا في وضع استقلالي عن أجزاء الكلام التي تشكل عبارة ذات مدلول)) ([3]).

وبما أن حروف الربط لا يكتمل معناها إلا إذا اقترنت بالجملة ؛ لذا فإن لها أهمية كبيرة في ذاتها وفي الجملة، فوظيفتها لا تقتصر على المعنى الذي تفيده إن كان للاستدراك أو العطف أو الإضراب وغيره، بل تتعداه إلى أكثر من هذا، وهو انسجام المعنى واتساق الجملة دون لبس أو انفصال، فلا يمكن أن تتوالي الجمل بعضها خلف بعض ؛ لترسل معنى معينًا إلا باستخدام تلك الحروف والأدوات الرابطة لتوحد المعنى باسترسال متكامل.

و مما تقدم أدرك أهمية حروف العطف وهي لأمن اللبس من الانفصال اللفظي والدلالي، فتتحد الجملتان لتصبحا جملة واحدة، والاختصار والإيجاز، وإضافة دلالة جديدة غير موجودة في دلالة كل من الجملتين وحدهما، وهو ما يسميه الجرجاني بالتعليق، فكل جملة في ذاتها لها معنى خاص متفرد، وللحرف معنى خاص به أيضًا لا

١ – الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٩هـ – ١٩٧٧م، (د.ط)، ص ٢٠٦.

٢ – الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٦٣.

٣ – العيثان، عادل بن معتوق بن محمد، الواو دراسة نحوية دلالية في المصطلح والوظيفة، أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٦هـ-١٩٩٥ م، ص ١١-١٢.

يكتمل إلا إذا ربط بين الجملتين، وأضاف لهما معنى آخر يريده المتكلم غير موجود في كل منهما على حدة.

يقول حسام البهنساوي في هذا: ((ويكون الربط بهذه الحروف في معظم الحالات قرينة لأمن اللبس في فهم الاتصال... وبزيادة المركب الحرفي العطفي الرابط يتحول التركيبان المستقلان إلى تركيب واحد، يؤلف جملة مركبة هكذا: جاء زيد وذهب عمرو... ويُعد الربط بالعطف قرينة على انعدام الارتباط ناشئة من أدائه معنى المغايرة، ودلالته على انعدام الانفصال ناشئة من الدلالة السياقية التي ينشئها كل حرف حسب معناه الوظيفي وقرائن السياق)) ([1]) فالربط قرينة وسطية بين الانفصال والاتصال.

وذكر حسين رفعت حسين في غاية الربط وهدفه وأهميته في العلاقات السياقية: ((والغاية من الربط إحكام العلاقة بين أطراف التركيب، سواء أكان هذا التركيب من متعاطفين، أم من مستثنى منه ومستثنى، أم من شرط وجزاء، أم كان من ذي جواب وجوابه إلخ، ويكون الربط بعود الضمير، وباسم الإشارة، وإعادة الذكر، وإعادة المعنى، أو بأل، أو بحرف الجواب، أو الأدوات الداخلة على الجمل أو الحروف الداخلة على المفردات، كحرف الجر، وحرف العطف، وهلم جرا، والمعنى بدون هذه الروابط عرضة للبس أو البطلان، وعلى هذا تكون قرينة الربط إحدى العلاقات السياقية التي تقوم في السياق لحصول الفائدة، وجعل الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض، وللبعد بالكلام عن اللبس والغموض والخطأ...)) ([2]).

ومن أهمية الربط في سياق النص أيضا: كونه يربط المعاني بعضها ببعض ، ويعود بالذاكرة للشيء المتكلم عنه، وذلك باستخدام وسائل الربط المتنوعة، لاسيما أسماء الإشارة والضمائر على وجه التحديد، فالجملة العربية قد تطول أحيانا، ويتخللها أفعال وأحداث وفاعلون، فتتشعب الجمل والمعاني، ويتشتت المتلقي بين الماضي والحالي، فيلتبس عليه ما ينسب لهذا وما ينسب لذاك، فيقوم الربط بوسائله المختلفة والمتنوعة بربط الجمل ببعضها ؛ لإيضاح المعاني المرمي إليها، ولتسهيل الوصول إلى الغاية المرجوة، ولاتساق النص وتوحيد مضمونه.

---

١ – البهنساوي، حسام، قواعد الربط وأنظمته في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٨م، ط١، ص ٣٠– ٣١.

٢ – حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي، ص ١٥١

وأما هذه الأدوات والحروف الرابطة فغالبا ما تتوسط موقعيتها بين الجمل أو المفردات، فهي موقعية ثابتة لا تتغير ([1]) كالضمائر، وحروف العطف، وواو الحال، وحروف المخالفة على وجه التحديد، وتسمى الجمل التالية لها باسمها وتأخذ معناها فيقال: جملة معطوفة لوجود حرف عطف سابق لها، ولولا تصدر هذه الحروف الجمل الثانية، لما سُميت باسمها، ولهذا فليست وظائف الأدوات والحروف هنا التعليق والربط فحسب، بل إسباغ الجمل بفائدتها وباسمها أيضا.

يقول حسين رفعت حسين في هذا: ((إن جميع الجمل والأساليب في النحو العربي تأخذ اسمها أو اسم النمط الذي وردت عليه من الأداة التي تتصدر هذه الجمل أو الأساليب، فجملة النفي أو أسلوب النفي لا يأخذ هذا الاسم إلا إذا سبق بحرف أو أداة نفي... وبذلك نعلم قيمة الأدوات الداخلة على الجملة في إعطاء الجملة التي تتصدرها الأداة المعينة المعنى الوظيفي لهذه الأداة...)) ([2]) ويقول موضع آخر: ((لولا وجود الأداة في صدر هذه الأساليب، لما أخذت هذه الأساليب أسماءها، فاسم الأسلوب ومعناه رهن بتصدر الأداة المعينة للجملة التي نسميها أسلوبا... وإن لم توجد الأداة في صدر الكلام ؛ لما وجد معنى الأسلوب ولا اسمه))([3]) وإن كان ما ذكره صحيحًا بالنسبة لما يخص الأدوات الداخلة على الجمل أو المتوسطة بينها، فإنه لا ينطبق على كل حال، فهناك أساليب تسمى بموقعيتها كالجمل الابتدائية، أو بتصنيف نوعها كالجمل الاسمية والفعلية دون الحاجة لتصدر أداة تسبقها، فتكتسب منها مسمى أسلوبها، ولكن ما أشار إليه الدكتور حسين رفعت حسين وقصده هو الأساليب المسماة بتسمية أدواتها المتصدرة عليها أو المتوسطة بينها، وسبب تلك التسمية.

ويضيف فاضل الساقي: ((وإذا كانت الأداة بشكل عام تؤدي وظيفة عامة هي التعليق، فإن كل طائفة منها تؤدي وظيفة خاصة أيضا تسمى الأدوات باسمها... فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة، وهنا يتضح تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها بحيث تسري التسمية الواحدة على الأداة والجملة معا...)) ([4]) فدخول الحرف أو الأداة في الجملة يسبغ عليها معنى وظيفتها ويعطيها اسمها، ولو تم حذف تلك الأداة لتغير المعنى

١ – يُنظر حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي، ص ١٧١.
٢ – حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي، ص ١٦٢. بتصرف
٣ – المصدر السابق، ص ١٦٥. بتصرف
٤ – الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٦٣. بتصرف

وتغير اسم الجملة، فلو قلنا (لم يعد خالد من السفر بل عاد زيد) فالجملة الأولى (لم يعد خالد من السفر) جملة منفية بتصدر (لم) عليها، والجملة الثانية (بل عاد زيد) جملة معطوفة على ما قبلها بـ (بل) – على حد قول بعض النحويين بوصف (بل) أداة عطف - فلو حذفنا الأداتين (لم، وبل) ؛ لتكونت لدينا جملتان فعليتان خبريتان، غير مرتبطتين، ولتغير المعنى.

مفهوم ربط المخالفة في هذه الدراسة:

وبعد التوضيح السابق للربط والارتباط ومفاهيمهما وأحكامهما توضيحا عاما، أدخل هنا في توضيح جزء مهم في تلك المفاهيم، وهو دراسة نوع من أنواع أحرف الربط وهي (لكن) المخففة والتي تدخل في أحرف ربط المخالفة والمغايرة وهي (لكن و بل و لا النافية)، والمقصود بربط المخالفة أن تكون الجملتان مختلفتين أو مغايرتين في المعنى، والمتكلم يهدف إلى جعلهما جملة واحدة لمقصد يريده، ولهذا يستعين بحروف خاصة لتجمع بين هاتين الجملتين، إما بالاستدراك بـ (لكن) أو الإضراب بـ (بل) أو النفي بـ (لا) وهذا يعود إلى قصد المتكلم واختياره الحرف المناسب للمعنى المناسب.

وأرى أن هذه الأحرف لا تقتصر على الدلالة المعنوية في النص السياقي للجملة فحسب، وإنما لها وظيفة نحوية في التراكيب، فهي من ناحية تربط بين الجمل، وهذه وظيفة، ومن ناحية أخرى تؤثر في الحكم الإعرابي لما بعدها، فهي في النطاق المتعارف عليه نحويا تُعَد من حروف العطف، وما بعدها يتبع ما قبلها في الحكم الإعرابي ويعد معطوفًا بأحد تلك الأحرف على ما قبلها، وبناء على هذا يتخذ ما بعدها العلامة الإعرابية المتطابقة لما بعدها.

وقد اختلف النحويون في هذا، فهناك من أخرجها من باب العطف، وعدَّها أحرفًا تقوم بمهامها الدلالية في النص والجملة، ومنهم من أقرّ كونها عاطفة، ولكن بشروط معينة، فإن خلت من تلك الشروط عُدَّت مجرد حرف يدل على معناه، وهناك من عدَّها أحرفًا عاطفة دون قيد ولا شرط.

ولتوضيح كل تلك الخلافات بين النحويين، والاستدلال على حكمها الإعرابي المناسب، وتوضيح دلالتها ووظيفتها بين جميع أنماط الجمل، أذكر فيما يأتي دراسة موجزة للحرف (لكن) وأحكامه من حيث الدلالة والوظيفة مع التطبيق على صحيح البخاري لاستنتاج أحكامها من خير الأقوال فصاحة بعد القرآن الكريم، وهو كلام رسول الله ﷺ.

(لكن) دلالتها ووظيفتها:

ونعني هنا بـ (لكنْ) المخففة الساكنة النون، إذ إن (لكنّ) الثقيلة المشددة النون تدخل في باب الحروف المشبهة بالأفعال وتعمل عمل إنّ وأخواتها، فليست هي المعنية بهذا البحث.

أ – دلالتها:

اختلفت الأقوال في أحكام (لكن) المخففة والثقيلة، إلا إن النحويين أجمعوا على أنها بنوعيها تفيد الاستدراك كالمبرد وابن السراج والزجاجي والرماني وابن جني والخوارزمي والمالقي وغيرهم، وهذا مفهوم من كلام سيبويه الذي يقول: ((... وما مررت برجل ولكن حمارٍ، أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه)) ([1]) أي أنك استدركت بالآخر (ما بعد لكن) وهو ما قصدته في كلامك وجعلته مكان الأول (ما قبل لكن) الذي تريد نفيه أو إبطاله، وهذا ما تدل عليه (لكن) وضرورة مجيئها في الجملة، فهي تثبت للثاني ما تنفيه عن الأول ؛ لذا وجبت المغايرة أو المخالفة والتناقض بين ما قبل لكن وما بعدها من حيث المعنى.

وأما المبرد فقد فصّل القول في (لكن) ودلالتها ووظيفتها وشروطها فقال: ((و (لكن) للاستدراك وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها، وهي مخففة كما ذكرت لك في باب العطف. وإنما يستدرك بها بعد النفي، نحو قولك: ما جاءني زيد لكن عمرو، ويقول القائل: ما ذهب زيد. فتقول: لكن عمرا قد ذهب. ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يستدرك بهما بعد الإيجاب إن كان مستغنيا، نحو قولك: جاء زيد، فأقول: لكن عمرا لم يأتِ، وتكلم عمرو لكن خالد سكت. فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسما على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلا بعد النفي، لا يجوز أن تقول: جاءني عمرو لكن زيد، ولكن: ما جاءني عمرو لكن زيد. فإن عطفت بها جملة – وهي الكلام المستغني - جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب كما ذكرت لك. تقول: قد جاءني زيد لكن عمرو لم يأتني)) ([2]) فالمبرد يرى أن (لكن) بنوعيها تفيد الاستدراك، وجعل الخفيفة عاطفة بشروط ذكرها، ولا يجوز أن تعطف بعد إيجاب إلا إن أتى بعدها جملة تامة وهي ما قصد بها بالكلام المستغنى.

ويوضح ابنُ السراج دلالتها بقوله: ((وهي للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة، فأما مجيئها للاستدراك بعد النفي فنحو قولك: ما جاءني زيد لكن عمرو، وما رأيت رجلا لكن امرأة، ومررت بزيد لكن

١ – سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار التاريخ، لبنان، (د.ط)، ج ١، ص ٣٥٧.
٢ – المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٠٨.

عمرو، لم يجز)) ([1]) فمن كلام ابن السراج أرى أنه – أيضا – وضع للكن شروطا لتقوم بوظيفتها إلا أنني ألحظ أنه جعلها للاستدراك فقط ولم يذكر أنها عاطفة.

ويوافق الزجاجي ابن السراج في جواز مجيئها بعد إيجاب في حال تمام ما بعدها، فيقول: ((لكن: استدراك بعد الجحود، كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو، ولا يغني في الواجب، لو قلت: خرج زيد لكن عمرو، لم يصح إلا أن تأتي بعدها بكلام تام، وكذلك (لكنّ) المشددة، إلا أنها تنصب الاسم وترفع الخبر))([2]) والجحود هو النفي، فلا يجوز مجيئها بعد إيجاب إلا إن أتى بعدها جملة تامة كقولك: خرج زيد لكن عمرو لم يخرج، فالزجاجي يعد (لكن) المخففة عاطفة بشرط سبقها بنفي ولا يصح أن تأتي بعد إيجاب، وكذلك الحال عند ابن السراج.

ويقول الرماني (ت ٣٨٤هـ): ((تكون مخففة ومثقلة، فالمخففة غير عاملة، والمثقلة عاملة، ومعناها في [كلا الحالتين]([3]) الاستدراك والتوكيد، فالمخففة كقولك: ما قام زيد لكن عمرو، وتعطف ما بعدها على ما قبلها...))([4]) فأرى أنه ذكر أن المخففة غير عاملة مما يستدعي التأمل فيها كيف تكون غير عاملة وعاطفة في حين واحد، فالعطف يعني العمل والتأثير في ما بعده وإتباعه لما قبله، ومع هذا قال إنها غير عاملة، ولم يذكر تصنيفها عاطفة وإنما ذكرها في شروط استعمالها اللغوي فقال: ((وتعطف ما بعدها على ما قبلها)) مما يعني تصنيفه لها من حروف العطف.

وكذلك ذكر الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ) حيث قال: ((و" لكن " إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة كقولك: ما رأيت زيدا لكن عمرا))([5])

وأوضح المرادي (ت ٧٤٩ هـ) معنى الاستدراك وفصل فيه فقال فيها: ((لكنّ فهو حرف استدراك. ومعنى الاستدراك أن تنسب حكما لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها. كأنك لما أخبرت عن الأول بخبر خفت أن يُتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره، إن سلبا، وإن إيجابا، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ به أو مقدر. وقال بعضهم: (لكنَ) للاستدراك، والتوكيد))([6]).

---

١ – ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٥٧.

٢ – الزجاجي، حروف المعاني، ص ١٥ – ١٦.

٣ – هكذا في الأصل، والصواب (في كلتا الحالتين).

٤ – الرماني، معاني الحروف، ص ١٣٣.

٥ – الخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠ م، ط ١، ج ٤، ص ٨٣.

٦ – المرادي، الجنى الداني، ٦١٥.

ويضيف ابن هشام الأنصاري أن (لكن، بل، لا) تفيد ردَّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، ويفرد (لكن) بميزة ودلالة أخرى وهي قصر القلب ([1]) أي أن تقلب اعتقاد المخاطب بالوصف الذي يُسند إلى المُحَدَّث عنه، فتقول: (ما جاءني زيدٌ لكن عمرو) لمن اعتقد مجيء زيد، فتقلب اعتقاده بنفي حضور زيد، وإثبات المجيء لعمرو. وهو بهذا يكون كنفي ما سبق (وهو الاعتقاد الموجود لديه) بإثبات ما بعد (لكن) وتصويبه. فقصر القلب لا يخرج من دلالة ما توصل إليه من سبقوا ابن هشام. فقد أشار إلى هذا ابن يعيش إذ حدد استعمال (لكن) بناء على قصد المتكلم والافتراض السابق عند المخاطب، فقال: ((وذلك أن (لكنْ) إنما تستعمل إذا قدّر المتكلمُ أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد (لكن) في الخبر الذي قبلها، إما لكونه تبعا له، وإما لمخالطة موجب ذلك، فتقول: " ما جاءني زيد لكن عمرو " فتُخرِج الشك من قبل المخاطب إذ جاز أن يعتقد أن عمرا لم يأت مع ذلك، فإذا لم يكن بين " عمرو " و[بين] ([2]) " زيد " عُلْقَةٌ تجوّز المشاركة لم يجز استعمال (لكن) ؛ لأن الاستدراك إنما يقع فيما يتوهم أنه داخلٌ في الخبر، فيستدرِك المتكلمُ إخراجَ المستدرَك منه))([3]).

ب – وظيفتها:

تباينت الآراء والأقوال في وظيفة (لكن) المخففة، استنادا على ما هيتها بين العطف وعدمه، وبين عملها وعدمه، وكثير من القضايا والمسائل التي أوضحها فيما يأتي:

أولا – خلاف النحويين في كونها عاملة أم لا:

معظم النحويين ذهب إلى كونها غير عاملة ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ ([4]) فاستشهد بها المرادي بتخفيف (لكن) ورفع

١ – أي أن المخاطب الذي يلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقدا لضد الوصف الذي يُسند إلى المحدث عنه، كأن يكون معتقدا أن محمدا جاهل ؛ فإذا قلت في هذه الحال " إنما محمد عالم " كنت قد قلبت عليه اعتقاده ؛ فهذا يسمى قصر قلب. يُنظر ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ط٤، ص ٥١٠. (الحاشية)، ويُنظر القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، ط ١، ص ٩٩.

٢ – هكذا في الأصل، والصواب أن تحذف (بين) الثانية.

٣ – ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م، ط١، ج ٥، ص ٢٨

٤ – البقرة، ١٠٢.

الشياطين، وهي قراءة من قراءات القرآن ([1])، بينما اختار الكسائي (ت ١٨٩ هـ) والفراء([2]) التشديد وذلك لدخول الواو قبلها فهي حينئذٍ تكون عاملة عمل (إنّ) وليست عاطفة ([3]).

ونسب ابن يعيش إلى يونس بن حبيب أن (لكن) المخففة ليست حرف عطف ولا يبطل عملها، فقال في شرح المفصل: ((وكان يونس فيما حكاه عنه أبو عمرو يذهب إلى أن (لكنّ) إذا خففت كانت بمنزلة (إنّ) و (أنّ). وكأنهما إذا خففا لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك تكون (لكن) إذا خففت... كأنه لما رأى لفظ (لكن) المخففة موافق لفظ الثقيلة، ومعناهما واحد في الاستدراك، جعلها منها، وقاسها في أخواتها نحو (أنّ) و (كأنّ) إذا خففتا. وفيه بعد ؛ لاحتياجه في ذلك إلى ضمير الشأن والحديث، والقول: إنها محذوفة منها، ليس الباب في الحروف ذلك ؛ لأنه قبيل من التصرف، أو الحق أنها أصل برأسه...)) ([4]) ويبدو أن ابن يعيش لا يوافق يونس فيما ذهب إليه إذ إن العمل في (لكن) قياسا على تخفيف (أنّ) و (إنّ) يستدعي ضمير الشأن وحذفه ليس من هذا الباب.

وأما الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ذهب مذهب الملغين لعمل (لكن) إذ قال في شرح الكافية: ((فإذا خففت ألغيت، والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخففة، ولا أعرف به شاهدا)) ([5]) فهو يميل إلى إلغائها وينكر على يونس والأخفش مذهبهما في إعمال (لكن) دون الإتيان بشاهد أو دليل من كلام العرب، فهو على حد علمه لا يعرف شاهدا على هذا، والذي يظهر أن يونس والأخفش وقفا على شواهد لإعمالها لم يقف عليها الرضي.

وذكر المالقي (ت ٧٠٢ هـ) – أيضا – بعد تقسيمه لـ (لكن) الثقيلة والمخففة، فجعل الثقيلة عاملة عمل (إنّ) وأما المخففة فقال فيها: ((... فإذا خُففت بطل عملها، ولم

---

١ – قرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف، يُنظر ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، (د.ط)، ج ٢، ص ٢١٩. ومعجم القراءات القرآنية، عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ط ٢، ج ١، ص ٩٤.

٢ – يُنظر الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م، ط٣، ج ١، ص ٤٦٥.

٣ – يُنظر المرادي، الجنى الداني، ص ٥٨٧.

٤ – الزمخشري، شرح المفصل لابن يعيش، ج ٥، ص ٢٩. بتصرف.

٥ – رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ط١، ج ٦، ص ١٣٥.

يسمع لها عمل مع التخفيف عند أحد النحويين ، وعلتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال، ولا يعمل إلا ما يختص، فلما كنت تقول: " ما قام زيد لكن عمرو لم يقم " و " ما يقوم زيد ولكن يقوم عمرو " فتصلح مع كل واحد منها عُلِمَ أنها لا تعمل شيئا، إلا أن أبا زيد السهيلي ذكر عن شيخه ابن الرماك أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف، ولم يحكِ أبو زيد الكلام في ذلك للعرب. فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشذوذه سماعا، ومنعه بقلة القياس، ألا ترى قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ (١) أن من شدد (لكن) من القرّاء أعملها فنصب ما بعدها، ومن خففها رفع ما بعدها، وليس من القرّاء من قرأ بالتخفيف مع النصب)) (٢) فيذهب المالقي هنا إلى أن (لكن) هي فرع من (لكنّ) المشددة، وهي غير عاملة بعد التخفيف فاستشهد على هذا بالآية الكريمة واختلاف قراءة القرَّاء لها، فمن خففها قرأ ما بعدها مرفوعا(٣) ولم يرد ما بعدها منصوبا على قراءتها مخففة.

ومن أبرز من نزع العمل من (لكن) المخففة المرادي بعد تقسيمها قسمين، فقال: ((أن تكون مخففة من (لكنّ) الثقيلة ولا عمل لها إذا خُففت. . .))(٤) فيتضح من كلام المرادي أنه يشير إلى أن أصل الحرف (لكنْ) هو (لكنّ) المشددة وهي التي تعمل عمل (إنّ) ثم خُففت بتسكين النون ولا عمل لها، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، وهذا قسم، وقسم آخر لديه وهي أن تكون (لكن) حرف عطف ، وهو مذهب جمهور من النحويين – وهذا ما سنوضحه في القضية التالية –

وكذلك ابن هشام الأنصاري فقد جعل المخففة حرف ابتداء لا يعمل، إذ قال: ((" لكن " ساكنة النون ضربان: مخففة من الثقيلة وهي حرف ابتداء لا يعمل خلافا للأخفش ويونس ؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع...)) (٥) فنراه جعل (لكن) الخفيفة حرف ابتداء ولم يقل عاطفة وذلك إذا وليها كلام تام.

والرأي عندي بعد استعراض أقوال العلماء أن عمل (لكن) وإبطالها يتوقف على نوعها، فهل هي حرف عطف أو حرف استدراك، وبناء على نوعها يحكم لها بالعمل

١ – الأنفال، ١٧

٢ – المالقي، رصف المباني، ص ٣٤٧ – ٣٤٨.

٣ – قرأها بالتخفيف ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف والأعمش، يُنظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢١٩. ومعجم القراءات القرآنية، ج ٢، ص ٤٤٣.

٤ – المرادي، الجنى الداني، ص ٥٨٦.

٥ – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٦.

من عدمه، بينما رأيت جمهور العلماء يعتمدها عاطفة غير عاملة، فما وجه الاتفاق في هذا ؟ وهذا ما ستوضحه القضية التالية في اعتبار (لكن) عاطفة أم استدراكية.

ثانيا - (لكنْ) عاطفة أم استدراكية:

ذهب معظم النحويين من المتقدمين كالمبرد والزمخشري وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ)، ومن المعاصرين كعباس حسن إلى أن (لكن) المخففة حرف عطف تعطف ما بعدها على ما قبلها، وتتبعه في الحكم الإعرابي. وفي هذا خلاف[١] وذلك على أربعة مذاهب:

فمن ذهب إلى أنها عاطفة قال بضرورة استعمال الواو قبلها كما جاء عند سيبويه، الذي أقرّ بعطفها ومثّل بها بالواو كما قال: ((وما مررت برجل ولكن حمار، أبدلت الآخر مكان الأول وجعلته مكانه)) [٢] فحمار معطوفة على رجل تابعة له في الحكم الإعرابي فجاءت مجرورة مثله، إذ قصد المرور بالحمار ونفاه عن الرجل. وعدَّ هذا الفريق الواو هنا زائدة كما خرجه ابن عصفور [٣].

وفريق آخر قال بأنها غير عاطفة إلا بعدم دخول الواو عليها، وهنا يجردون (لكن) من الواو لتكون عاطفة بخلاف الفريق السابق، وهذا مذهب الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) [٤].

وفريق ثالث يرى أنها عاطفة [٥]، وجواز الإتيان بالواو قبلها أو لا، وهذا مذهب ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ).[٦]

---

١ – يُنظر المرادي، الجنى الداني، ص ٥٨٧.

٢ – سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥٧.

٣ – نسبه إليه أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٦٢٩. والسيوطي، همع الهوامع، تحقيق أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م، ط ١، ج ٣، ص ١٣٩.

٤ – نسبه إليه المرادي، الجنى الداني، ص ٥٨٧. ويُنظر زعير، محمد يسري، التوابع في النحو العربي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٣٩٨، ١٩٧٨ م ط١، ص ٧٢٤.

٥ – ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد، الموفقي في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م. ص ١١١ – ١١٢.

٦ – نسبه إليه السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣٩.

وأما يونس بن حبيب فذهب إلى قول رابع في أنها لا تكون عاطفة أبدا، وإنما هي حرف استدراك في كل كلام وردت فيه، فإن ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو، وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك. ووافقه ابن مالك في كتاب التسهيل على أن (لكن) لا تكون عاطفة. ([1])

وأما ابن هشام الأنصاري فيرى أنها عاطفة بشروط، فقال: ((وأما لكن فعاطفة خلافا ليونس وإنما تعطف بشروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو)) ([2]) وكذلك أفاد فاضل السامرائي من العصر الحديث بأن (لكن) عاطفة بشروط لقوله: ((لكن تفيد الاستدراك وتعطف بعد نفي أو نهي بشرط إفراد معطوفها، نحو " ما أقبل محمد لكن خالد " و " لا تضرب خالدا لكن سالما " فإن وليتها جملة فهي ليست عاطفة، وإنما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، نحو " ما جاءني خالد لكن جاءني عمرو " وتدخل عند ذاك بعد الموجب وغيره، نحو: " أقبل سعيد لكن عامر لم يقبل"))([3].

والمطّلع على كلام النحويين يدرك أنهم وضعوا شروطا لكونها عاطفة، وهي أربعة:

١- إفراد معطوفها، أي أن تعطف مفرد على مفرد، نحو: (ما جاءني زيد لكن عمرو) فإن وليها جملة تكون حرف ابتداء كما يشير إليه الشرط الرابع.

٢- أن تسبق بنفي أو بنهي، فتقول: ما جاء زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيدا لكن عمرا.

وفي هذا خلاف بين النحويين، فالبصريون يمنعون مجيء لكن بعد الإيجاب وفي هذا يقول سيبويه: ((فإن قلت: مررت برجل صالحٍ ولكن طالحٍ، فهو محال ؛ لأن (ولكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي))([4]) وحجة البصريين في هذا أنه لم

---

١ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر، ١٩٩٠– ١٤١٠، ط ١، ج ٣، ص ٣٤٣. ويُنظر ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، دار إحياء التراث الإسلامي، العراق، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م، (د.ط)، ج١، ص ٢٢٣– ٢٢٤.

٢ – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩، ج ٣، ص ٣٢٦–٣٢٧

٣ – السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمّان – الأردن، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ط ٥، ج ٣، ص ٢٢٤.

٤ – سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥٤.

يسمع عن العرب – كما ورد عند السيوطي – ([1]) وسمحوا به في حالة واحدة وهي أن تكون الجملة التي بعد (لكن) مخالفة للجملة التي قبلها، نحو: (قام زيد لكن عمرو لم يقم) ولا يجوز هذا في عطف المفرد.

وحجتهم الثانية أن (لكن) في حالة الإيجاب تكون للغلط أو النسيان، فكأنك ترجع عن الحكم الأول، ولحالة الغلط خُصص الحرف (بل) وما من داعٍ لحرف آخر يشارك (بل) في دلالة الغلط. وهذا ما أكده حسين رفعت حسين في كتابه (الإجماع في الدراسات النحوية)([2]) وسبقه الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في أسرار العربية وفي الإنصاف إذ قال: ((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول " جاءني زيد لكن عمرو " فكنت تثبت للثاني بلكن المجيء الذي أثبته للأول، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل في الإيجاب، نحو " جاءني زيد بل عمرو " وإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه...))([3]) فالبصريون يمنعون العطف بـ (لكن) بعد الإيجاب بحجة أن (بل) تقوم بهذه الوظيفة ولا داعي لحرف آخر، مع أن كلا الحرفين يدلان في السياق اللغوي على المعنى ذاته وهو رفع التوهم عن الأول، وفي رأيي أن هذا ربما يكون اجتهادا من العلماء بالاكتفاء والاقتصار على حرف واحد يأتي بعد الإثبات وهو (بل) فمنعوه من (لكن) لأن (بل) تكثر في الاستعمال اللغوي في الإثبات.

ويعلل ابن يعيش في شرح المفصل سبب عدم وقوع الإيجاب بعد (لكن) فيقول: ((ولا يجوز " جاءني زيد لكن عمرو " ؛ لأنه يجب أن الثاني فيها على خلاف معنى الأول من غير إضراب عن الأول، فإذا قلت: " جاءني زيد " فهو إيجاب، فإذا وصلته فقلت: " لكن عمرو " صار إيجابا أيضا، وقد فسد الكلام، ولكن تقول في مثل هذا: " جاءني زيد لكن عمرو لم

١ – يُنظر السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣٨.

٢ – حسين، حسين رفعت، الإجماع في الدراسات النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م، ط٢، ص ١٦٠.

٣ – الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، ج ٢، ص ٥١.

يأتِ " حتى يصير ما بعدها نفيا، والذي قبلها إيجابا لتحقيق الاستدراك...فإن قيل: فلمَ لا يجوز " جاءني زيد لكن عمرو " على معنى النفي ؟ قيل لأن النفي لا يكون إلا بعلامة حرف النفي، وليس الإيجاب كذلك، فاستغنيت في الإيجاب عن الحرف ولم تستغنِ في النفي عن الحرف لما بينّا...))([1]) وهذا التعليل منطقي جدا وينطبق كلامه على قصد المتكلم إن أراد نفي أمر أو خبر ما ؛ إذ إن (لكن) حرف استدراك لمعنى سابق يخالفه المعنى اللاحق، والمجيء بمفرد بعد (لكن) يوحي بأن الخبر مقطوع، فيتبادر إلى الذهن سؤال (ما به عمرو ؟)، ولكن هذا لا يعني رفض الإيجاب قبل (لكن) وإنما يكون جائزا في حال خالف ما بعد (لكن) ما قبلها في المعنى، وغالبا يأتي بعد (لكن) جملة تامة كما ورد في مواضع من القرآن الكريم. كقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ([2]) وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ ([3]) وبهذا قال المالقي: ((فإن عطفت بـ (لكن) جملة فيصح أن يقع قبل (لكن) المذكورة النفي والإثبات، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى، نحو: قام زيدٌ لكن لم يخرج عمرٌو، وما قام زيد لكن قام عمرو))([4]).

وأما المبرد فيجوّز الإيجاب قبل (لكن) بشرط أن يكون ما بعدها تام المعنى أي أن يكون ما بعدها جملة فيقول: ((ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنيا، نحو جاء زيد، فأقول: لكنّ عمرا لم يأتِ، وتكلم عمرو لكن خالد سكت)) ([5]).

ويجوّز المرادي – أيضا – وقوع (لكن) بعد إيجاب إذا وليها جملة لا مفرد فيقول: ((وأما إذا وليها جملة فيجوز أن تقع بعد إيجاب، أو نفي، أو نهي، أو أمر))([6]).

أما المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) فأراه يشترط في (لكن) العاطفة أن تأتي بعد نفي فقط، ويوافق المبرد في جواز مجيء (لكن) بعد إيجاب شرط مخالفة ما بعدها لها، ولم يرتضِ ما ذهب إليه الكوفيون من جواز وقوع الإيجاب قبل (لكن) مطلقا، فقال: ((والجواب: أن لها موضوعا واحدا وهو أن تكون استدراكا بعد نفي نحو قولك: ما قام زيدٌ

١ – الزمخشري، شرح المفصل لابن يعيش، ج ٥، ص ٢٨. (بتصرف)
٢ – النساء، ١٦٦.
٣ – مريم، ٣٨.
٤ – المالقي، رصف المباني، ص ٣٤٧.
٥ – المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٠٨.
٦ – المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، ص ٥٩١.

لكن عمرٌو. فإن كان ما بعدها جملة منفية جاز أن تقع بعد الإثبات نحو قولك: قام زيدٌ لكن عمرٌو لم يقم. فالنفي لازم للكن إما متقدما أو متأخرا. وقد أجاز بعض الكوفيين أن تقع بعد إثبات مع المفرد نحو: قام زيدٌ لكن عمرٌو. على معنى (بل عمرو) وهذا بعيدٌ لا يعرف في كلام العرب))([1]).

والذي يبدو لي أنه يجوز الإتيان بـ (لكن) بعد الإيجاب، على أن يكون ما بعد (لكن) مغايرا في المعنى لما قبلها، أو عند إضافة معنى جديد، وحُسبان (لكن) حرف استدراك لا عطف ولا ابتداء.

وأما الكوفيون فيجيزون الإتيان بـ (لكن) بعد الإيجاب فتقول: " قام زيد لكن عمرو " فتعطف مفردًا على مفرد، وذلك فيما نقله أبو حيان: ((وأجاز ذلك الكوفيون نحو: أتاني زيد لكن عمرو، وقيل جملة فيكون إيجابا ونفيا ونهيا وأمرا لا استفهاما...))([2]) وذكر الأنباري حجتهم في ذلك فقال: ((واحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ؛ فكذلك (لكن) وذلك لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنك تقول: " ما جاءني زيد لكن عمرو " فتثبت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت: " ما جاءني زيد بل عمرو " فتثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الإيجاب))([3]) والذي يبدو لي أن (لكن) تختلف عن (بل) في هذا ؛ لأن (بل) بعد الإيجاب الكلام معها تام مفهوم، يقال: نجح محمد بل خالد، بخلاف (لكن) حين يقال: نجح محمد لكن خالد.

٣- ألا تتقدم عليها الواو، فإن تقدمتها الواو نحو (مررت بزيد ولكن عمرو) كانت الواو هي العاطفة، و (لكن) حرف استدراك، وهذا مذهب جمهور النحويين مثل ابن مالك و عباس حسن والسيوطي، وفي هذه المسألة نظر، فلم ترد (لكن) عند سيبويه إلا وهي مقترنة بالواو، وقد وسم (لكن) بالعاطفة كقوله (مررت برجل صالح ولكن طالح) وأجاز المجيء بها من غير (واو) ولكنه لم يمثل لهذا من كلام العرب، لذا قال المرادي في الجنى الداني على لسان ابن مالك: ((قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النحويين من نحو

١ – المجاشعي، علي بن فضّال، كتاب شرح عيون الإعراب، تحقيق: حسناء عبد العزيز القنيعير، الرياض، عام ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م، ط ١، ص ٣٧٦.
٢ – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٦٤٦.
٣ – الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥١.

" ما قام سعد لكن سعيد " فمن كلامهم لا من كلام العرب، لذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ (ولكن) وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته ؛ لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب)) ([1]) ولعل السبب هو منع توالي حرفي عطف.

٤- ألا يقع بعد (لكن) جملة تامة، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حرف ابتداء، وليست عاطفة.

وفي هـذا الشرط ما يوحي أن (لكن) هنا للإضراب عما سبقها لتدخل في معنى جديد، فعدوا (لكن) حرف ابتداء.

وأرى في نفسي شيئا من مصطلح (الابتداء) فـ (لكن) لا يجوز أن تدخل في بداية الجمل فكيف بها أن تكون حرف ابتداء وهي حقها التوسط ! وإن قُصد بها أنها أتت في بداية جملة جديدة مكونة من مبتدأ وخبر فدلالة تلك الجملة ليس منقطعةً عما قبلها بل هي مرتبطة به ارتباطا ضمنيا، ويقول الزمخشري: ((لكن للاستدراك، لتوسطها بين كلامين متغايرين، نفيا أو إيجابا، فتستدرك بها النفي بالايجاب، والايجاب بالنفي. وذلك قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرا جاءني، وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ))([2]) فجملة (لكن عمرا جاءني، و لكن عمرا لم يجئ) كلتاهما جملتان تامتان وسبقتهما (لكن) ولم تكن حرف ابتداء بل حرف استدراك لتربط بين جملتين في الدلالة.

ويشير عباس حسن إلى أن (لكن) سواء أكانت عاطفة أم غير عاطفة فهي حرف استدراك دائما ؛ إذ يدل هنا على معناها في العطف وغيره، وأنها تعطف بأحد هذه الشروط فإن اختلّ أحدها لم تكن عاطفة ووجب دخولها على الجمل بوصفها حرف

١ – المرادي، الجنى الداني، ص ٥٨٨.

٢ – الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم اللغة، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، ط ١، ص ٣٥٧.

استدراك وابتداء معا[١]. وكذلك قال كل من الزجاجي[٢] والرماني[٣] وابن جني[٤] والزمخشري [٥] والخضري[٦]
والعدوي[٧]، وفي كثير من المراجع النحوية التراثية والحديثة مثل التوابع في النحو العربي لمحمد يسري زعير[٨]، و التوابع بين القاعدة والحكمة لمحمود عبد السلام شرف الدين[٩] وغيرهما، التي اتفقت أو تواترت فيها شروط العطف بـ (لكن).

وبالنظر إلى الشروط السابقة في كون (لكن) عاطفة، فقد اشترطوا عطفها مفردا على مفرد، وأجد أن القرآن الكريم – وحسب دراسة الدكتور مصطفى حميدة – قد وردت فيه في (٦٦) موضعا كلها وقعت بين جملتين متضادتين أو متغايرتين في المعنى.

وحسب كلام سيبويه بأنه لا يجوز الابتداء بـ (لكن) لقوله: ((و " لكن " و " بل " لا يبتدآن ولا يكونان إلا على كلام))[١٠] فإن طبقتُ هذه الشروط على (لكن) لتكون عاطفة فحينها أقول إنه لم يرد هذا النمط من (لكن) العاطفة في القرآن الكريم على أنها استخدمت للاستدراك ، فهل ستكون حرف ابتداء كما ذكروا أو حرف استدراك وحسب؟

وقد لاحظت أن شرط عطف المفرد على المفرد في جميع المراجع التراثية والحديثة لم يذكر له شاهد من واقع الاستعمال، وإنما مثلوا له بأمثلة من إنشائهم.

---

١ – حسن، عباس، النحو الوافي، ج ٣، ص ٤٤٢.
٢ – الزجاجي، حروف المعاني، ص ١٥ – ١٦.
٣ – الرماني، معاني الحروف، ص ١٣٣.
٤ – ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، ط٢، ص ١٥١.
٥ – الزمخشري، المفصل في علم اللغة، ص ٣٦٣ – ٣٦٤.
٦ – الخضري، محمد الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠م، الطبعة الأخيرة، ج ١، ص ٦٥.
٧ – العدوي، محمد عبادة، حاشية العدوي على شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ط)، ج ١، ص ١٩٢ – ١٩٣.
٨ – زعير، محمد يسري، التوابع في النحو العربي، ص ٧٢٤.
٩ – شرف الدين، محمود عبد السلام، التوابع بين القاعدة والحكمة، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، ط ١ ص ٢٤٦.
١٠ – سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥٥.

وقد رأيتُ أن (لكن) حرف مخالفة واستدراك يتوسط معنيين متخالفين، سواء أكان ما قبله نفيا أم نهيا أم إيجابا – كما ذكر الزمخشري -، فدلالة (لكن) وما تضيفه في التركيب النحوي يسمح لها أن تأتي بعد إيجاب متى ما كان ما بعدها مخالفا أو مناقضا في المعنى لما قبلها، بناء على ما استنتجته من دراسة مصطفى حميدة أن كل المواضع القرآنية لها هي بين جمل وليس بين مفردات ، ولم يذكر النحويون لهذا شواهد عن العرب، وفي نظري أنها حتى إن توسطت بين مفردين فما بعدها مقترن ومرتبط بما قبلها من السياق النصي بقرينة محذوفة يدل عليها ما قبل (لكن) وإنما حذفت للاختصار والإيجاز.

ثالثًا – أنماط لكن:

بعد العرض السابق يتجلى لي مواضع (لكن) وأنماطها، وهي كما يأتي:

١- استدراك مفرد على مفرد: وذلك حينما يسبقها حرف نفي أو نهي. سواء أدخل عليها الواو أم لا. نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، أو لا تكلمْ زيدا لكن عمرا.
ويمنع ابن يعيش دخول الواو في عطف المفرد على المفرد إذا يقول: ((تكون للعطف والاستدراك وذلك إذا لم تدخل عليها الواو، وكانت بعد نفي، فعطفت مفردا على مثله))([1]) وهي في هذا النمط تكون حرف عطف لدى النحويين.

٢- استدراك جملة على جملة: ويدخل فيها الشروط السابقة بأن يسبقها نفي أو نهي، وجوّز الكوفيون مجيئها بعد إيجاب ([2])، وتكون (لكن) في هذه الحالة حرف ابتداء لديهم، بمعنى أنه يُبتدأ بها كلام أو جملة جديدة تامة في تراكيبها وفي معناها. كقوله تعالى: ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝١٩٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ ثُمَّ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۚ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ۝١٩٧ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّلۡأَبۡرَارِ ﴾ ([3]) فجاءت (لكن) بعد إيجاب، وما بعد (لكن) جملة تامة فكانت حرف ابتداء لديهم ؛ ولهذا لا يصح أن تكون (لكن) عاطفة بين الجمل ؛ لأن العطف يعني الإشراك في الإعراب، ولهذا جُعلت حرف ابتداء كما قال المالقي: ((وأما أن تجعل المسألة من باب عطف الجمل في

١ – الزمخشري، شرح المفصل لابن يعيش، ج ٥، ص ٢٩.
٢ – يُنظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥١.
٣ – آل عمران، ١٩٦ – ١٩٨.

" لكن " فلا، لأن " لكن " مشرّكة في الإعراب، وإن كان المعنى مختلفا، فاعلمه)) (١).

٣- إذا اقترنت بالواو نحو: ما جاءني زيد ولكن عمرو. ففي هذه النمط تكون (لكن) حرف استدراك، وهذا ما سأناقشه في القضية التالية.

وفي كل هذه الأنماط يجمع النحويون على عدم جواز مجيئها بعد الاستفهام فلا يصح قولك: هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم ؟، وهذا ما أرتضيه إذ لا تستقيم الدلالة في هذا.

رابعًا: قضية دخول الواو على (لكن).

اختلف النحويون في دخول الواو على (لكن)، وذلك بناء على ما ورد عن العرب، وما حقيقة (لكن) إن دخلت عليها الواو ؟ فسيبويه لم يذكر (لكن) إلا وهي مقرونة بالواو كما سمعها من العرب، وجوّز أن تأتي بغير الواو ، ولم يستشهد لهذا لئلا يُظن أنها من كلام العرب. وبهذا يذكر ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): ((وما يوجد في كتب النحويين من نحو: " ما قام سعد لكن سعيد "، فمن كلامهم لا من كلام العرب. ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف، إلا بـ (ولكن) وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب))(٢) ومن هذا القول أدرك أن سيبويه يوجب دخول الواو على (لكن)، وهذا ما توصل إليه مصطفى حميدة بعد استشهاده بالنصوص القرآنية التي تجمع على ذكر(لكن) مقترنة بالواو، وأن شرط النحويين لعدّ (لكن) عاطفة ألا تسبقها واو غير صحيح، وأن (لكن) ليست عاطفة في الأصل وإنما هي حرف استدراك والعطف كائن في حرف الواو قبلها ؛ ولهذا كان يستشهد سيبويه بـ (ولكن) من كلام العرب كما تخضع لها في مدلولها في السياق اللغوي لديهم.

ومن النحويين من أوجب اقتران (لكن) بالواو، وعدوا الواو زائدة و(لكن) هي العاطفة، وهذا مذهب ابن عصفور إذ قال: ((وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، والأخفش ؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة. ولما مثلا العطف بها مثلا مع الواو))(٣) و ذهب ابن كيسان إلى أن الواو زائدة غير لازمة (أي يجوز الاقتران بها أو لا) والعطف يكون بـ (لكن) أيضا.(٤) وأما الرضي فقد نحا منحى آخر في هذه المسألة، فقد أجاز دخول الواو على

١ – المالقي، رصف المباني، ص ٣٤٧.
٢ – ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٣٤٣.
٣ – نسبه إليه المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٥٨٧.
٤ – يُنظر السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٦٣.

(لكن) كما فعل سيبويه وكما ذهب ابن كيسان وأجاز عدّ الواو عاطفة إلا أنه جوّز كونها اعتراضية، وذلك في قوله: ((ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة، ويجوز كون الواو عاطفة جملة على جملة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى))(١).

والذي يبدو لي أن اقتران الواو بـ (لكن) لا يجعلها زائدة وإنما هي عاطفة، وتكون (لكنْ) حرف استدراك خالص، وعلة ذلك لئلا يتوالى حرفا عطف.

وبهذا أوضح المالقي مواقف النحويين من اقتران الواو بـ (لكن) فقال: ((فإن أدخلت عليها الواو فبعض النحويين يُبقيها على عطفها، وبعضهم يخرجها عن العطف ويجعل العطف للواو، وقال بعضهم: العطف للواو و (لكن) استدراك خالص، وعطفت الواو جملة في التقدير على جملة، فكأنك قلت: " ما قام زيد ولكن عمرو" فالمعنى: ولكن قام عمرو))(٢) فالفريق الأول يبقي (لكن) عاطفة مع اقترانها بالواو – مثل ابن عصفور وابن كيسان كما ذكرت -، وذلك لا يصح إذ لا يجتمع حرفا عطف، ولهذا خرجها ابن عصفور على أن الواو زائدة. وقال ابن السراج في هذا: ((واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أُخرج أحدهما من حروف النسق، وذلك مثل قولهم: لم يقم عمرو ولا زيد، الواو نسق، و" لا " توكيد للنفي...)) (٣) وقد يقول قائل إن ابن السراج أخرج أحد الحروف ليكون نسقا وهو ما يقصد به بالعطف، ولكن المثال الذي أتى به (الذي سأوضحه بالتفصيل في الفصل الثالث) أوضح أن حرف العطف يكون الواو، والحرف ما بعد الواو يكون بمعناه كـ (لا) النافية.

وأكد هذا أيضًا الأنباري عند حديثه عن (إما وأحكامها واقتران الواو بها) فقد أخرجها من حروف العطف لاقتران الواو العاطفة بها، ولا يصح توالي حروف العطف، فقال: ((... ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز أن يجمع بينها وبين الواو، فلما جمع بينهما دلّ على أنها ليست حرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه تصب إن شاء الله))(٤) وكذلك الحكم ينطبق على (لكن).

وأما الفريق الثاني فإنهم يرون العطف للواو و(لكن) للاستدراك – كما قال ابن السراج - أو للابتداء بجملة تامة، وإذا لم تأتِ الواو قبلها عادت (لكن) عاطفة، وهذا ما

١ – رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج ٦، ص ١٣٥.
٢ – المالقي، رصف المباني، ص ٣٤٥.
٣ – ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٥٩.
٤ – الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق (د.ط)، ص ٣٠٦.

ذهب إليه معظم النحويين كابن يعيش ([1]) وابن هشام الأنصاري ([2])، والسيوطي إذ قال: ((ألا تقترن بالواو فإن اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو: ما قام زيد، ولكن عمرو))([3]) ويعلل مصطفى حميدة سبب هذا الحكم بأن العاطف ينقل الحكم الذي قبله إلى ما بعده ولا يصح هذا النقل بواسطتين متتاليتين، فقال في هذا: ((والتبعية في العطف حسب نظرية العامل تعني أن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف، فمفهوم العطف حسب تلك النظرية لا يعني أكثر من الاشتراك في تأثير العامل، ولعل هذا هو سبب منعهم (لكن) العاطفة للجملة من أن تكون عاطفة، كما أن التبعية العطفية عندهم لا تتحقق إلا بتحديد حرف واحد في التركيب يكون الواسطة في نقل تأثير العامل إلى المعطوف، ولا يصح أن يتم هذا النقل في التركيب الواحد بواسطتين، أي بحرفي عطف، ومن هنا حكموا بأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، ولعل هذا هو سبب حكمهم بأنّ (لكن) المسبوقة بالواو ليست من حروف العطف))([4]).

وأما الفريق الثالث فجعل العطف للواو مطلقا، و(لكن) للاستدراك الخالص، وهذا ما ذهب إليه يونس بن حبيب ، وهو ما أميل إليه، إذ إن يونس لا يعد (لكن) عاطفة مطلقا، وهي لديه لم تستعمل غير مسبوقة بواو، وبهذا قال ابن هشام: ((اختلف في نحو: " ما قام زيد ولكن عمرو " على أربعة أقوال: أحدها ليونس أن (لكن) غير عاطفة والواو عاطفة مفرد على مفرد...))([5]) وبهذا المذهب قال ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) في أماليه: ((وكذلك حكم (لكن) الخفيفة مع الواو، تنفرد الواو دونها بالعطف، وتفيد " لكن " الاستدراك فقط، في قولك: ما قام زيد ولكن بشر))([6]).

ويُرجح المالقي العطف لـ (لكن) لفظًا دون معنى، وأن الواو عاطفة في المعنى لهذا أتت مقترنة بـ (لكن)، فيعرض ما ذهب إليه بالتحليل قائلا: ((... ويحتاج إلى وضوح بيان في إثبات كون " لكن " حرف عطف معناه الاستدراك، لأنه قد ثبت أن (لكن) عند

١ – يُنظر الزمخشري، شرح المفصل لابن يعيش، ج ٥، ص ٢٩.
٢ – يُنظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٦، وأوضح المسالك، ج ٣، ص ٣٢٨.
٣ – السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٦٣.
٤ – حميدة، مصطفى، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص ٣٨٦ – ٣٨٧.
٥ – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٧.
٦ – ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد البغدادي، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ط ١، ج ٢، ص ٥٣٦.

المخالف حرف عطف إذا انفردت عن الواو، وأن الواو حرف عطف إذا انفردت عن " لكن " وثبت أيضا أن معنى الواو الجمع بين المعطوف و المعطوف عليه في النفي والإثبات، و " لكن " بخلاف ذلك، فلو جعلنا العطف للواو لكانت تُشرّك بين المعطوف و المعطوف عليه في النفي المصدّر به، والمعنى ليس على ذلك مع " لكن " فبطل أن يكون العطف لها، وإنما يكون العطف لـ " لكن " إذ لها التشريك في اللفظ لا في المعنى، والواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي، على عادتها في عطف الجمل، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها، فاعلمه))([1]) وهو يعني بهذا أن العطف للكن لأنها تشرك في اللفظ لا في المعنى، فيتبع ما بعدها في الحكم الإعرابي لما قبلها، والواو عاطفة كذلك لأنها تعطف الإيجاب بعد (لكن) على النفي فيما قبل (لكن).

وبناء على قوله إن الواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي، فإنها هي العاطفة في الأصل، وأنها تعطف المعنى واللفظ على السواء.

ومن هذه الاختلافات بين النحويين بين من يجيز اقتران (لكن) بالواو ومن يمنع ومن يذكر أحوالًا إعرابية للواو، يظهر لي جواز اقتران (لكن) بالواو، لكن تبقى الملاحظة التي تجعلني أقول ما الفارق الدلالي في الحالتين (باقترانها ودونه) ؟ وما الذي تضيفه الواو من ناحية القيمة الدلالية بعد اقترانها بـ (لكن) ؟ وما القيمة دونها ؟ فقد رأيتُ في القرآن الكريم كثيرا من الآيات التي ذكرت فيها (لكن) دون الواو مع أن ما بعدها كان جملة، وآيات أخرى ذكرت فيها (لكن) مقترنة بالواو وأيضًا أتى ما بعدها جملة. والغالب في القرآن الكريم أن استخدام (لكن) مع الواو هو الأكثر، والمواضع التي استخدمت دون الواو لا تتجاوز سبعة، كما في قوله تعالى: ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴾ ([2]) وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٨٦﴾ رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٨٧﴾ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ([3]) وقد أوضح هذا مصطفى حميدة فقال: ((فالقرآن يستعمل " لكن " مقرونة بالواو دون أن يشدد نونها في ٥٩

١ – المالقي، رصف المباني، ص ٣٤٦.
٢ – آل عمران، ١٩٦ – ١٩٨.
٣ – التوبة، ٨٦ – ٨٨.

موضعا، ويستعملها مخففة غير مقرونة بالواو في ٧ مواضع فحسب. ويبدو لي أن استعمال " ولكن " أكثر دورانا في كلام العرب من استعمال " لكن " غير مسبوقة بالواو))[١] وكأنه هنا يلتقي مع كلام سيبويه وكثرة استشهاداته بـ (لكن) المقرونة بالواو وتركه ما لم يقترن به دون استشهاد مع تجويزه لذلك.

لذا لا يعني اقتران الواو بـ (لكن) مجرد زيادة أو لتكون عاطفة فقط وإنما لها دلالة بلاغية تعطي معنى آخر للجملة النحوية مختلفة عنها دونها. فحسب دراسة مصطفى حميدة فقد توصل إلى أن (لكن) يغلب استخدامها مقرونة بالواو، وأن مجيئها في القرآن الكريم غير مقرونة بالواو لتدل على المقابلة بين حالين، وللربط بين كلامين لا بين كلام واحد، وأن ما بعدها يكون جملة اسمية، بينما (لكن) المقرونة بالواو يكون ما بعدها جملة فعلية وأنها تربط بين جملتين متصلتين معنويًا أي في إطار واحد [٢]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِمۡ مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ﴾ [٣].

ومن هنا أرى وجوب اقتران (لكن) بالواو، واعتبار الواو حرف عطف، و(لكن) حرف استدراك خالص، وهذا بناء على ما جاء عند سيبويه وما استعملته العرب، ويجوز ألا تقترن بالواو وتنفرد (لكن) دونها، ولكن لا تعدُّ حرف عطف وإنما تبقى حرف استدراك، وما بعدها يُعْرَبُ على التقدير بدلالة ما قبل (لكن).

خامسًا - موقع ما بعد (لكن) الإعرابي:

أُخْتُلِفَ فيما بعد (لكن) ووجه إعرابه منصوبًا أو تابعًا لما قبله، وهذا الموقع يتوقف على تحديدهم لنوع (لكن) إن كانت عاطفة أم لا، فمثلًا في قولنا: (ما ضربت زيدا لكن عمرا) عدة أوجه:

١ – حميدة، مصطفى أساليب العطف في القرآن الكريم، ص ٣٩٥.
٢ – يُنظر حميدة، مصطفى، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص ٣٩٥ – ٣٩٩
٣ – النحل، ٦١.

فالوجه الأول: وهو ما ذهب إليه ابن عقيل(١) وجمهور من النحويين (٢) وهو أن ما بعد (لكن) تابع في الحكم الإعرابي لما قبلها، فيكون (عمرًا) منصوبًا بالإتباع، فهو معطوف على زيد بلكن، على عدّ (لكن) حرف عطف.

والوجه الثاني: أن (عمرًا) منصوب على المفعولية لفعل محذوف مقدر، يقدره سياق ما قبل (لكن) ففي هذه الجملة مثلا يكون التقدير: (ما ضربتُ زيدا لكن ضربتُ عمرا) فحذف الفعل وفاعله للتخفيف ولكثرة الاستعمال، ولوجود ما يدل عليه في السياق، أو كما يُسمى (القرينة)، وتكون (لكن) في هذه الحالة حرف استدراك وليست عاطفة، فالضرب قائم في الجملة من قبل، ولم ينتفِ الفعل وإنما انتفى عن أحد الشخصين، وغالبًا ما يكون الأول قبل (لكن). وهذا ما ذهب إليه يونس بن حبيب(٣) في حال لم تقترن (لكن) بالواو، فإن اقترنت بالواو فالعاطف لديه بالإتباع هو الواو. وبهذا فسَّرَ الفراء قول الله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ (٤) ((فإنك أضمرت " كان " بعد " لكن " فنصبت بها، ولو رفعته على أن تضمر " هو " (ولكن هو رسول الله) كان صوابا، ومثله ﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ (٥) و (تصديقُ))) (٦)، وكذلك كان مذهب العكبري (ت ٦١٦هـ) حيث قال: ((وحجة الأولين أن الاستدراك لازم لها، والاستدراك لا يكون إلا لمختلفين، فإذا كان الأول نفيا كان الثاني إثباتا، فيصح أن يقدر العامل بعدها، كقولك: ما قام زيد لكن عمرو، أي: لكن قام عمرو،، ولا يصح ذلك بعد الإثبات، كقولك: قام زيد لكن عمرو، لأنك إن قدّرت لكن قام عمرو، لم يكن الثاني مخالفا للأول، وإن قدّرت لكن ما قام عمرو لم يصح، لأنك قدّرت مع العامل ما ليس بعامل وحروف العطف إنما ينوب عن العامل فقط. ويدل على ذلك

١ – يُنظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢٣٥.
٢ – يُنظر كل من المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٠٧. والمالقي، رصف المباني، ص ٣٤٥. والمرادي، الجنى الداني، ص ٥٩٠. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٣٢٦. وعباس حسن، النحو الوافي، ج ٣، ص ٤٤١.
٣ – نسبه إليه الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، ج ٤، ص٨٥، ونسبه إليه ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٧.
٤ – الأحزاب، ٤٠.
٥ – يونس، ٣٧.
٦ – الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٦٥.

أنك لو قلت: قام زيد لكن عمرو لم يقم كان جائزا، فظهور النفي والفعل بعد الاسم دليل على أنه لم يكن مقدرا بعد لكن)) ([1]).

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: ((ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد " ولكن " إشكال ؛ لأنه على ما قررته معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقًا لما قبلها، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل، ويُضمر له عامل، كأنه قال: ما قام سعد ولكن قام سعيد، ولا تزر زيدا ولكن زر عمرا، لأن الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة، فالموافقة نحو: قام زيد وقام عمرو، والمخالفة نحو: قام زيد ولم يقم عمرو)) ([2]).

وأيد هذا المذهب المرادي إذ قال: ((وإذا قلتَ: ما ضربتُ زيدا لكن عمرا، ففيها ضمير القصة، وعمرًا منصوب بفعل مضمر))([3]) ويضيف أيضًا وجه الخفض بالتقدير نفسه فتقول: ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ، فطالحٌ ليس مجرورًا بالإتباع، وإنما بتقدير العامل: (لكن مررت بطالحٍ) فطالح مجرور بحرف جر محذوف دلّ عليه المذكور قبل (لكن)، ولظهور هذا المُقدّر ساغ حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام.

فإن قيل إنه لا يجوز إضمار الخافض وإبقاء عمله – كما قال بعض النحويين – فقد أجاب ابن هشام على هذا فقال: ((وسُمع " ما مررت برجل صالحٍ لكن طالحٍ " بالخفض، فقيل على العطف وقيل بجار مقدر، أي لكن مررت بطالحٍ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره)) ([4]) وكذلك قال ابن عقيل: ((جعل جمهور من النحاة إعادة الخافض – إذا عطف على ضمير الخفض – لازما، ولا أقول به ؛ لورود السماع: نثرا، ونظما، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ؛ فمن النثر قراءة حمزة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ ([5]) بجر (الأرحام) عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه – رحمه الله تعالى -:

---

١ – العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، ط ١، ج ١، ص ٤٢٨.
٢ – ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٣٤٣.
٣ – المرادي، الجنى الداني، ص ٥٩٠.
٤ – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٧.
٥ – النساء، آية ١.

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُوْنَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ ([1])

بجر (الأيام) عطفا على الكاف المجرورة بالباء)) ([2]) مع العلم أن إضمار الخافض قبيح عند سيبويه وأجازه إن اضطر الشاعر لذلك كما قال في البيت السابق ([3]).

وقال سيبويه بجواز الإتباع بـ (لكن)، وأضاف **وجهًا إعرابيًا ثالثًا** وهو جواز الرفع بعد (لكن) على إضمار (هو) فتقول: ما مررت برجل صالحٍ ولكن طالحٌ. أي (هو طالحٌ) بناء على كونها جملة اسمية من مبتدأ وخبر، ولأن (هو) من الحروف التي يُبتدأ بها على حد تعبيره.([4]) وبهذا قال المالقي أيضا: ((واعلم أن " لكن " هذه إذا تقدمها اسم منصوب منفي فإن ما بعدها يرتفع على الابتداء، والخبر محذوف، أو على الخبر، والمبتدأ محذوف، فإذا قلت: ما زيد قائما لكن عمرٌو، أي: القائم، وإذا قلت: ما زيد قائما لكن قاعدٌ، أي: لكن هو قاعد، فهذا يدلك على عدم التشريك في المعنى، وأنها مثل (بل) في الإضراب كما ذُكر))([5]) وهذا دليل على وجود العامل أو القرينة لرفع أو خفض أو نصب ما بعد (لكن) وهو مضمر يقدره المقام والسياق المذكور قبله، وليست (لكن) هي العاملة والعاطفة فجمهور من العلماء([6]) قالوا بعدم عملها فكيف لها أن تعطف ؟!

وبعد هذا العرض لقضايا (لكن) وأقوال العلماء فيها وأحكامها أستنتج من كل ما سبق ما يلي:

١- أن (لكن) حرف استدراك ولا تكون عاطفة أبدا (كما ذهب إليه يونس) لسببين:

- دلالتها وما تفيده وتضيفه في الجملة، فهي تدل على الاستدراك وجذب الانتباه لما سيأتي بعدها.

---

١ – البيت من البسيط، قاله عمرو بن مَعْدِي كَرِب الزُّبَيدِيّ، وقيل للأعشى أو لخُفاف بين نَدْبَة أو العباس بن مرداس، والبيت من أبيات سيبويه التي لم يُعرف لها قائل، الكتاب، ج ٢، ص ٢٧٦. قرّبت: جعلتَ وأخذتَ، والمعنى هجُوكَ لنا من عجائب الدهر، فقد كَثُرَتْ فلا يُتَعَجَّبُ منها. يُنظر ديوان عمرو بن مَعْدِيكَرِب الزُّبَيدِيّ، تحقيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م، ط ٢، ص ١٩٧.

٢ – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢٤٠.

٣ – يُنظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٧٥.

٤ – يُنظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥٤.

٥ – المالقي، رصف المباني، ص ٣٤٨.

٦ – يُنظر الرماني، معاني الحروف، ص ١٣٣. وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٦.

- قبول اقترانها بالواو فلا يتوالى حرفا عطف.

٢- تقبل (لكن) أن تأتي بعد إيجاب إذا كان ما بعدها جملة تامة، وهذا هو ما جرى عليه أغلب الاستعمال اللغوي بها.

٣- يعرب ما بعد (لكن) حسب موقعه الإعرابي لعامل محذوف يقدره سياق الجملة قبل (لكن) وذلك للاختصار والإيجاز.

وصف وتحليل لاستعمال (لكن) في صحيح البخاري:

وردت (لكن) المسبوقة بالواو وغير المسبوقة في صحيح البخاري في مئة وأربعة مواضعٍ، أربعة مواضع فقط استعملت فيها (لكن) غير مسبوقة بالواو، أما المئة الباقية فقد استعملت (ولكن) مما يحيلني إلى كلام سيبويه أن الأصل هو استخدام (ولكن) وهو ما يستعمله العرب غالبا، واستشهد على هذا وأباح استعمال (لكن) غير مسبوقة بالواو ولم يمثل عليها من كلام العرب – كما ذكرت سابقا – ([1]). وأما التمثيل لها فقد وجدته في التراث النحوي لدى كثير من علماء النحو القدامى بمثال مصنوع: (ما جاء زيد لكن عمرو) بعدّ (لكن) عاطفة دخلت على مفرد.

وعلى أساس شروط النحويين في (لكن) العاطفة ، وأنه إذا اختل شرط من شروطها تكون حرف ابتداء يفيد الاستدراك، فإنه يمكنني القول أني لم أجد في صحيح البخاري أي استعمال لـ (لكن) سواء أبالواو أم دونها قد أتى بعدها مفرد، فجميع مواضعها أتت بعدها جملة، مما يعني أنه لا وجود لـ (لكن) العاطفة في صحيح البخاري، كما أنه لا وجود لها في القرآن الكريم حسب دراسة مصطفى حميدة حيث قال: ((وإذا تم التسليم بمذهب النحاة هنا أدى ذلك إلى القول بأن (لكن) العاطفة لم تقع في القرآن الكريم))([2]) وقال في موضع آخر: ((والجدير بالذكر أن أغلب الاستعمال القرآني لحروف العطف بعامة إنما كان في عطف الجمل))([3]) وكذلك الحال في صحيح البخاري فيما يخص استعمال (لكن).

وأكد هذا محمد عبد الخالق عضيمة بقوله: ((لم تقع (لكن) العاطفة في القرآن الكريم))([4]) وفي موضع آخر يقول: (((لكن) الخفيفة العاطفة للمفرد على مفرد لا تكون إلا

١ – يُنظر صفحة ٤٠.

٢ – حميدة، مصطفى، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص ٣٨٦

٣ – حميدة، مصطفى، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص ٣٨٨.

٤ – عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، ج ٢، ص ٥٨٧.

بعد نفي، ولم تقع في القرآن، أما التي تقع بعدها الجملة فتكون بعد النفي وبعد الإيجاب كلكن المشددة))([1]) وهذا ما حصل في صحيح البخاري حيث دخلت (لكن) على جملة وكانت إما بعد نفي أو بعد إيجاب.

ولهذا فإنني سأقسم دراسة هذا المبحث قسمين:

الأول / تحليل استعمال (لكن) غير المسبوقة بالواو:

استعلمت (لكن) المخففة غير المسبوقة بالواو في صحيح البخاري في أربعة مواضع فقط، مقارنة بمواضع استخدامها في القرآن الكريم حيث لم تتعدَ فيه سبعة مواضع فقط([2])، مما يدل على قلة استعمالها في اللسان العربي.

وقد وجدت جميع هذه المواضع قد جاء بعدها جمل اسمية ، ولم تدخل فيها (لكن) على مفرد، وإنما ربطت بين جملتين منفصلتين تدلان على حالين متغايرين أو متضادين متقابلين، فوحدت بينهما في سياق واحد ونسيج نصي واحد لربط الدلالة ببعضها وتوحيد المقام الذي قيلت فيه.

وهذه الأحاديث هي:

((كَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، مِنْ وَجَعٍ اشتَدَّ بِي، فَقُلتُ: إِنِّي قَد بَلَغَ بِي مِن الوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلا يَرِثُنِي إلا ابنَةٌ، أَفَاتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي ؟ قَالَ: لا. قفُلتُ: بِالشَّطْرِ ؟ فَقَالَ: لا. ثُم قَالَ: الثُّلُثُ وَالثُلثُ كبَيرٌ، أو كَثِيرٌ، إِنَّك أَن تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيرٌ مِن أَن تَذَرَهُم عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَن تُنفِقَ نَفَقَةً تَبتَغِي بِها وَجهَ اللهِ إلا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امرَأَتَكَ. فَقُلتُ: يَا رَسُولُ اللهِ، أُخَلَّفُ بَعْدَ أَصْحَابِي ؟ قَالَ: إِنَّكَ لَنْ تُخَلَّفَ فَتَعْمَلَ عَمَلا صَالِحًا إلا ازدَدْتَ بِه دَرَجَةً وَرِفْعَةً، ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقوَامٌ، وَ يُضَرَّ بِكَ آخرُونَ، اللهُمَّ امضِ لأصحَابِي هِجْرَتَهُم وَلا تَرُدَّهُم عَلَى أَعْقَابِهِم، **لَكِنْ البَائِسُ سَعْدُ بنِ خَوْلَةَ**. يَرثِي لَهُ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- أَن مَاتَ بِمَكَّةَ)) ([3]).

---

١ – المصدر السابق، ج٢، ص ٥٨٨.

٢ – يُنظر حميدة، مصطفى، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص ٣٨٨.

٣ – البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، صحيح البخاري الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه،تحقيق أبو عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م، ط ٢، ص ١٧٤، حديث رقم ١٢٩٥.

والحديث الثاني: ((جاءَ حسانُ بنُ ثابتٍ يستأذِنُ عليها، قلتُ: أتأْذَنِينَ لهذَا ؟ قالتْ: أوَ ليسَ قدْ أصابَهُ عذابٌ عظيمٌ، قالَ سفيانُ: تعني ذهَابَ بصَرِهِ، فقالَ: حَصَانٌ رزَانٌ ما تُزَنُّ بِرِيبةٍ *** وتصبحُ غَرْثَى من لحومِ الغَوَافِلِ (١) قالتْ: **لكنْ أنتَ**))(٢).

الحديث الثالث: ((قال أبو هُريرةَ - رضي اللهُ عنه -: يقولُ الناسُ: أكثَر أبو هُريرةَ، فلَقِيتُ رجلًا فقلتُ: بمَ قرَأ رسولُ اللهِ - ﷺ - البارِحَةَ في العتَمَةِ ؟ قال: لا أدري. فقلتُ: لم تَشهَدْها ؟ قَالَ: بَلَى، قُلتُ: **لَكِنْ أَنَا أَدرِي**، قَرَأ سُورةَ كذا وكذا)) (٣).

الحديث الرابع: ((اعتَمَرَ النَّبِي- ﷺ - في ذي القِعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَن يَدَعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ، حَتَّى قَاضَاهُم عَلَى أن يُقِيمَ بِهَا ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الكِتَابَ كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ - ﷺ -، فَقَالُوا: لا نُقِرُّ بِهَا، فَلُو نَعلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا مَنَعناكَ، **لَكِنْ أَنتَ مُحَمَّدُ بِنُ عَبدِ الله**، قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللهِ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ))(٤).

ومن هذه النماذج الأربعة المستعملة فيها (لكن) غير المسبوقة بالواو لاحظت أن (لكن) المخففة تأتي لتربط بين جملتين منفصلتين لفظًا متضادتين أو متغايرتين معنى لتوحد بينهما في سياق واحد، ولا تأتي لتربط في داخل الجملة الواحدة كمثال النحويين (ما حضر زيد لكن عمر)، ومن وظائف (لكن) أنها تعقد مقابلة بين حالين بالنفي والإثبات مثلا أو بالشيء وضده ؛ لذا يجوز إتيانها بعد إيجاب مادام أنها أتت للاستدراك بأمر مناقض لما قبلها، وحسب مذهب النحويين في شروط العطف بـ (لكن) تكون في هذه النماذج غير عاطفة وغير عاملة أيضا، إذ إن ما بعدها أخذ إعرابه حسب موقعه وهي في الغالب مبتدأ وخبر.

---

١ – من البحر الطويل، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق عَبد أ. مهنَّا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ –١٩٩٤م، ط ٢، ص ١٩٠. والحصان: العفيفة والرزان: الرزينة الثابتة التي لا يستخفها الطيش. وتزن ترمي وتتهم. والريبة: التهمة والشك. وغرثى: جائعة، يريد لا تغتاب النساء، والغوافل: جمع غافلة، وهي التي غفل قلبها عن الشر.

٢ – صحيح البخاري، ص ٦٦٧، حديث رقم ٤٧٥٥.

٣ – صحيح البخاري، ص ١٦٤، حديث رقم ١٢٢٣.

٤ – صحيح البخاري، ص ٣٦٠، حديث رقم ٢٦٩٩.

الثاني / تحليل استعمال (و لكن) المسبوقة بالواو:

استعلمت (ولكن) المخففة المسبوقة بالواو في صحيح البخاري في (١٠٠) موضع، مقارنة بمواضع استخدامها في القرآن الكريم بـ (٥٩) موضعا ([1])، مما يدل على أن الأصل هو استخدامها مصحوبة بالواو ، وهو الاستعمال الشائع في العربية، وإن سلمتُ بهذا فسأصل إلى أنه لا وجود لـ (لكن) العاطفة ؛ وذلك لكثرة اقترانها بالواو في الاستعمال اللغوي.

وفي هذه الحالة بجواز استعمال (لكن) مسبوقة بالواو ودونها دلالة على أن لتلك الواو قيمة دلالية تضيفها في المعنى وفي التركيب، وليس استعمالا خاليا من الفائدة، فلاحظت أن الاستعمال الغالب هو أن تكون مصحوبة بالواو، ومع استقرائي لتلك الأحاديث وتحليلها ودراستها وجدت أن (ولكن) في المعظم تدخل على جمل فعلية في (٧٨) موضعا، بينما الداخلة على جمل اسمية في (٢٦) موضعا مع الأخذ بأشباه الجمل، وهذا يوافق إلى حد ما ما وصل إليه مصطفى حميدة في دراسته لأسلوب (ولكن) في القرآن الكريم الذي يقول فيه: ((أن القرآن الكريم يستعمل (ولكن) المخففة في الغالب إذا أريد الإتيان بعدها بجملة فعلية... ومعنى هذا أن هناك تضامنًا بين (ولكن) المخففة والجملة الفعلية))([2])، ولكنه نفى مجيء ما بعد (ولكن) جملة اسمية في أي موضع من مواضع القرآن الكريم ([3])

و إن وجد هذا في القرآن الكريم فهو غير حاصل في الحديث الشريف، وإن كنت أميل إلى ما وصل إليه من ناحية ارتباطها بالجمل الفعلية إذ يكون للواو هذه الدلالة المعنوية في الاستعمال للتمييز بينها وبين (لكن) غير المسبوقة بالواو.

إضافة إلى أن هذه الواو لها من القيمة المعنوية والوظيفية في الربط بين الجملتين لتوحد المقام وتشرك الجملتين في نص واحد، لا أن تعطف جملة على جملة مضادة لها في المعنى فهذا ما تقوم به (لكن) دلاليا، فالواو تشعر المتلقي بأن هناك كلاما أو خبرا يستوجب الإضافة ومتمما للمعنى، ويأتي هذا في الجمل المسبوقة بإيجاب أو نفي،

١ – يُنظر المصدر السابق، ص ٣٩٥.
٢ – حميدة، مصطفى، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص ٤١٦.
٣ – المصدر السابق، ص ٣٩٨.

ووجد هذا في (٤٦) موضعا في البخاري، أو توحي بمعنى رفع توهم عما قبلها وتصويبه بما بعدها، ويغلب مجيؤه في الجمل المسبوقة بنفي، ووجد في (٥٤) موضعا.

فمثال الأول: ((قَامَ النَّبِي – ﷺ – وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَكبَّرَ وَ كَبَّرُوا مَعَهُ، وَرَكَعَ وَرَكَعَ نَاسٌ مِنهُم، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ لِلثَانيةِ، فَقَامَ الَّذِينَ سَجَدُوا وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ، وَأَتَتْ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى، فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُم فِي الصَّلاةِ، وَ **لَكِنْ** يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا)) (١).

ومثال الثاني: ((كُنَّا مَعَ النَّبِي – ﷺ – فِي سَفَرٍ فَكُنَّا إِذَا عَلَونَا كَبَّرنَا، فَقَالَ النَّبِي – ﷺ -: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا (٢) عَلَى أَنْفُسِكُم فَإِنَّكُم لا تَدعُونَ أَصَمَّ وَلا غَائِبًا، **وَلَكِنْ** تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا))(٣).

وقد استخدمت (ولكن) المسبوقة بالنفي في صحيح البخاري في (٦٤) موضعا، بينما المسبوقة بإيجاب في (٢٧) موضعا، وكلها لم تدخل على مفرد إضافة لمصاحبتها للواو، وفي هذا ما يخالف شروط (لكن) العاطفة بضرورة سبقها بنفي ودخولها على مفرد وأن تتجرد من الواو، فإن سلمتُ بهذا الاستخدام الشائع في البخاري فيسعني القول بأنه لا وجود لـ (لكن) العاطفة في البخاري.

ومن أمثلة ما سبق بنفي:

١- ((إِنَّ أفلَحَ أخا أبي القُعَيسِ استأذَن عليَّ بعدما نزَلَ الحِجابُ، فقلتُ: واللهِ لا آذَنُ له حتى أستأذِنَ رسولَ اللهِ -ﷺ-، فإن أخا أبي القُعَيسِ ليس هو أرضعَني، **ولكن أرضعَتْني امرأةُ أبي القُعيسِ**، فدخَل عليَّ رسولُ اللهِ - ﷺ - فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، إن الرجلَ ليس هو أرضعَني، **ولكن أرضعَتْني امرأتُه**. قال: ائذَني له،

١ – صحيح البخاري، ص ١٢٩، حديث رقم ٩٤٤.

٢ – اربعوا: أي ارفقوا بأنفسكم ولا تبالغوا في الجهر.

يُنظر العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، دار الفكر، (د.ط)، ج ٢٣، ص ١٢. والعسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري، تحقيق عبد القادر شيبة الحمد، (د.ط) ج ١١، ص ١٩١.

٣ – صحيح البخاري، ص ٨٨٦، حديث رقم ٦٣٨٤.

فإنه عمُّك تربَتْ يَمينُكِ، قال عُروَةُ: فبذلك كانتْ عائشةُ تقولُ: حرِّموا من الرَّضاعةِ ما يَحرُمُ من النسبِ)) (١).

ومن أمثلة ما سبق بإيجاب:

١- ((أخبرنا عمرو عن جابر قال: قال لي رسولُ -ﷺ-: هل نَكحتَ يا جابرُ ؟ قُلتُ: نعم. قال: ماذا أبِكرًا أم ثَيبًا ؟ قُلْت: لا بل ثَيبًا، قال: فهلاَّ جاريةً تُلاعِبُكَ ؟ قُلْت: يا رسولَ الله، إنَّ أبي قُتل يومَ أُحُدٍ، وترك تِسعَ بناتٍ، كُنَّ لي تِسعَ أخَواتٍ، فكرِهتُ أن أجمعَ إليهنَّ جاريةً خَرقاءَ مِثلَهُنَّ، **ولكنِ امرأةً تَمْشُطُهُنَّ وتَقومُ عَلَيهِنَّ**، قال: أصَبتَ)) (٢).

وأما الجمل المسبوقة بنهي فقد وردت في تسعة مواضع فقط، وتدل على النهي عن إتيان فعل ما والزجرعنه، ويقابلها ما بعد (ولكن) جملة أمر لفعل بديل عن الفعل المنهي عنه أو مخالف له، فبذلك تقع (ولكن) في الجمل المسبوقة بنهي بين جملتين متخالفتين متضادتين، ومنها الحديث: ((إن أحدَكم إذا صلَّى يُناجي ربَّه، فلا يَتفِلَنَّ عن يمينِه، **ولكن تحتَ قدمِه اليُسرَى**. وقال سعيدٌ، عن قتادةَ: لا يَتفِلْ قُدَّامَه أو بين يديه، **ولكن عن يسارِه أو تحتَ قدميه**)) (٣).

وقد تسبق (لا) (ولكن) في بعض الجمل في الاستعمال اللغوي، فتأتي (لا) لنفي الجملة التي قيلت قبلها، التي غالبا تكون سؤالا مطروحا ليأتي جوابه بالنفي، وهي تكون داخلة على جملة محذوفة في الأصل يدل عليها السؤال والمقام حذفت اختصارا، ثم استدراك الجواب بـ (ولكن) إما لإضافة معنى وإتمامه، أو لرفع توهم عما سبق وتصويبه، ووجد هذا في صحيح البخاري في (١٢) موضعا، ومثال ذلك: ((حدثنا ابن عباس قال: أصبحْنَا يومًا ونساءُ النبيِّ -ﷺ- يبْكِينَ، عندَ كلِّ امرأةٍ منْهُنَّ أهلُهَا، فخرجْتُ إلى المسجدِ فإذا هوَ ملآنُ من الناسِ، فجاءَ عمرُ بنُ الخطابِ، فَصَعِدَ إلى النبيِّ -ﷺ- وهوَ في غرفةٍ لهُ، فسلَّمَ ولمْ يجِبْهُ أحدٌ، ثم سلمِ فلمْ يجبْهُ أحدٌ، ثم سلمِ فلمْ يجبْهُ أحدٌ، فناداهُ، فدَخَلَ

١ – صحيح البخاري، ص ٨٥٧، حديث رقم ٦١٥٦.
٢ – المصدر السابق، ص ٥٥٢، حديث رقم ٤٠٥٢.
٣ – المصدر السابق، ص ٧٩، حديث رقم ٥٣١.

على النبيّ - ﷺ - فقالَ: أطَلَّقْتَ نساءَكَ ؟ فقالَ: **لا، ولكنْ آليتُ منهنَّ شهرًا**. فمَكَثْ تسعًا وعشرينَ، ثمَّ دخلَ على نسَائِهِ)) (١).

وكما تدخل (لا) النافية على (ولكن) لتكون جوابا على سؤال سابق يدخل أيضا حرف الجواب الإيجابي مثل (بلى ولكن، نعم ولكن، أجل ولكن) فهنا يكون حرف الجواب للجملة التي قبلها، فيأتي ليؤكد معنى السؤال ويثبته، فيستدرك عليه لإضافة معنى جديد وإتمامه إما بملاحظة أو تفصيل أو توضيح، ووجد هذا في البخاري في موضعين بـ (بلى ولكن) وهما:

١- ((عن عائشة – رضي الله عنها – زوج النبي - ﷺ - قالت: كان في بريرةَ ثلاثُ سنَنٍ: إحدى السننِ أنّهَا أعتقَتْ فَخُيِّرَتْ في زوجِها. وقال رسولُ اللهِ - ﷺ -: الولاءُ لمنْ أعتَقَ. ودخلَ رسولُ اللهِ - ﷺ - والبُرْمَةُ تَفُورُ بلَحْمٍ، فَقُرِّب إليهِ خُبْزٌ وأُدْمٌ من أُدْمِ البيتِ، فقال: ألم أرَ البُرْمَةَ فيهَا لحمٌ ؟ قالوا: بلى ؛ **ولكنْ ذلكَ لحْمٌ تُصُدّقَ به على بريرةَ** وأنتَ لا تأكلُ الصدقةَ، قال: عليها صدقةٌ ولنَا هديةٌ)) (٢).

٢- ((عن أبي هُرَيرَة عن النبي - ﷺ - قال: بَينَا أيُّوبُ يغتسلُ عُريانًا، فخرَّ عليه جَرَادٌ من ذهبٍ، فجعل أيُّوبُ يَحتَثِي في ثوبهِ، فناداهُ ربهُ: يا أيُّوبُ، ألم أكن أغْنَيْتُكَ عما تَرى ؟ قال: بلى وعِزَّتِكَ، **ولكن لا غنى بي عَن بَرَكَتِكَ**)) (٣).

وفي موضع واحد بـ (نعم ولكن):

في قصة السيدة هاجر وابنها إسماعيل عليه السلام في أرض مكة، بعد أن أقبلت عليهم قبائل جرهم:

((... مَرَّتْ بهم رفقةٌ من جُرْهُمَ، أو أهلُ بيتٍ من جُرْهُمَ، مقبلينَ من طريقِ كَدَاءٍ، فنزلوا في أسفلِ مكةَ، فرأوا طائرًا عائفًا، فقالوا: إنَّ هذا الطائرَ ليدورُ على ماءٍ، لعهدنا بهذا الوادي وما فيهِ ماءٌ، فأرسلوا جَرِيًّا أَوْ جَرِيَّيْنِ فإذا هم بالماءِ، فرجعوا فأخبروهم بالماءِ فأقبلوا، قال: وأمُّ إسماعيلَ عند الماءِ، فقالوا: أتأذنينَ لنا أن ننزلَ عندكِ ؟ فقالت: **نعم، ولكن لا حقَّ لكم في الماءِ**، قالوا: نعم)) (٤).

---

١ – صحيح البخاري، ص ٧٤٤، حديث رقم ٥٢٠٣.

٢ – المصدر السابق، ص ٧٥٤، حديث رقم ٥٢٧٩.

٣ – المصدر السابق، ص ٤٦، حديث رقم ٢٧٩.

٤ – صحيح البخاري، ص ٤٥٥ – ٤٥٦، حديث رقم ٣٣٦٤.

وفي موضع واحد بـ (أجل ولكن):
((.... فَأَتَيتُهُ فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ حَلَفتَ أَن لا تَحمِلَنَا وَقَد حَمَلتَنَا ؟ قَالَ: **أَجَل، وَ لَكِنْ لا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ**، فَأَرَى غَيرَهَا خَيرًا مِنهَا، إلا أَتَيتُ الَّذِي هُوَ خَيرٌ مِنهَا وَتَحَلَّلتُهَا)) ([1]).

ومن دراسة مجموعة الأحاديث في (لكن) والجمل الداخلة عليها بين المخالفة والمغايرة يتضح لي الفرق بينهما، إذ إن المخالفة تعني ربط عبارتين إحداهما نقيض للأخرى، وتأتي فيها (لكن) غالبا بعد نفي وتكون في جملة واحدة.
أما المغايرة أن تربط بين جملتين لكل منهما معنى تام ومستقل ولكن هناك ارتباط في المعنى حسب قصد المتكلم، وتأتي فيها (لكن) بعد إيجاب وتكون بين جملتين تامتين.

وفي خلاصة هذه الدراسة يمكنني أن أتوصل إلى أنه لا وجود لـ (لكن) العاطفة في صحيح البخاري، لعدم تحقق الشروط المتفق عليها لدى النحويين، فـ (لكن) حرف استدراك لا عاطفة، والاستعمال اللغوي لها يغلب بمصاحبة الواو لـ (لكن) ولهذه الواو قيمة وظيفية ودلالية لدخولها عليها، وأما الفرق بين (لكنْ) و (وَلكنْ) أن الأولى تدخل على الجمل الاسمية، بينما الثانية تدخل على الجمل الفعلية ويجوز دخولها على الاسمية، وهي غير عاملة، وتدخل بين الجمل لتوحيد النص ولربطه.

١ – المصدر السابق، ص ٥٩٦ – ٥٩٧، حديث رقم ٤٣٨٥.

الخَاتمَةُ

وفي خاتمة بحثي هذا الذي كان قائما على دراسة حرف المخالفة (لكنْ) الذي يعد من حروف الربط، وقد كان عملي هذا عبارة عن دراسة دلالية تركيبية ووظيفية في الجملة والنص، وتطبيق ذلك على نص عزيز وهو حديث رسول الله - ﷺ - ، ممثلا في صحيح البخاري – رحمه الله تعالى -، وذلك سعيا إلى معرفة مدى تطابق قوانينها وشروطها، واستنتاج دلالاتها في النص في الحديث الشريف في صحيح البخاري خاصة وفي الاستعمال اللغوي عامة.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، وسوف أورد هنا أبرزها:

- تعد أحرف المخالفة من حروف الربط، ولها أهميتها في توحيد السياق النصي وإزالة اللبس من الانفصال اللفظي والمعنوي.
- الفرق بين معنى المخالفة والمغايرة: أن المخالفة تعني ربط عبارتين إحداهما نقيض للأخرى، وتأتي فيها (لكنْ) بعد نفي وتكون في جملة واحدة. وأما المغايرة فهي أن تربط بين جملتين لكل منهما معنى تام ومستقل ، ولكن هناك ارتباط بالمعنى حسب قصد المتكلم، وتأتي فيها (لكنْ) بعد إيجاب وتكون بين جملتين تامتين.
- لا وجود لـ (لكنْ) العاطفة في صحيح البخاري، لعدم توافر شروطها المتفق عليها لدى النحويين.
- يبدو لي أن حرف المخالفة (لكنْ) ليس حرفا عاطفا لعدم وجود النص الموثوق الذي يثبت استعمالها عاطفة، وللأدلة المذكورة في الدراسة.
- يغلب على (لكنْ) في الاستعمال اللغوي مصاحبة الواو لها، ولهذه الواو قيمة دلالية ووظيفية لدخولها عليها، فالواو إن صاحبت (لكن) تدخل على الجمل الفعلية وتربط بين جملتين متصلتين معنويا في إطار واحد، أما (لكن) غير المصحوبة بالواو تدخل على الجمل الاسمية وتدل على المقابلة بين حالين، وتربط بين كلامين لا بين كلام واحد.
- الفرق بين (لكن) و (ولكن) أن الأولى تدخل على الجمل الاسمية، وأما الثانية تدخل على الجمل الفعلية، ويجوز دخولها على الاسمية.

وأما القضايا البحثية التي كشفت عنها الدراسة، فهي كثيرة ، ويمكن للباحث أن يجد في هذه الدراسة جوانب بحاجة إلى دراسة مستقلة أعمق وأشمل، وأهمها القضايا الآتية:

- دراسة أحرف الربط المخالفة والمغايرة في الشعر العربي القديم ، أمثال المعلقات والأشعار الموثوقة.
- دراسة أحرف الربط المخالفة والمغايرة في صحيح مسلم.
- التحقق من استعمال (ولكن) بالواو في أشعار العرب أو نصوصهم، إذ لم يستشهد سيبويه بـ (لكن) إلا وهي مسبوقة بالواو ، ولم يمنع استعمالها بغير الواو لعدم سماعه عن العرب، فهل هي عندهم في الأصل مستخدمة في الاستعمال اللغوي بالواو أو دونها ؟

وختاماً أسألُ الله أن يكون قد ألهمني الصواب فيما انتهيت إليه في هذا البحث ، الذي يحتاج موضوعه إلى مزيد من عناية الباحثين في عدة جوانب منه، وفي لغة العرب، وآمل أن يتحقق فيه رجاء غيري، وأن يكشفوا فيه ما خفي عني.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى صحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد

- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ط)
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الطلائع، القاهرة، د.ط)

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي

- صحيح البخاري الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه،تحقيق أبو عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش (مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م، ط ٢)

البهنساوي، حسام

- قواعد الربط وأنظمته في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة (مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٨م، ط١)

ابن ثابت، حسان

ديوانه، تحقيق عَبد أ. مهنَّا (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م، ط٢)

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر

- دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق سعد كريم الفقي (دار اليقين، المنصورة، مصر، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ط ١)

ابن جني، أبو الفتح عثمان

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ط ١)
- اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ط ٢)
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي و علي النجدي ناصف (لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)

ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي

- النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضبّاع (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، د.ط)

الحديثي، خديجة

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١ م)

حسن، عباس

- النحو الوافي (دار المعارف، مصر، د.ت، ط ٣)

حسان، تمام

- البيان في روائع القرآن (عالم الكتب، القاهرة، عام ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م، ط٢)
- اللغة العربية معناها ومبناها (دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، د.ط)

حسين، حسين رفعت

- الإجماع في الدراسات النحوية (عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م، ط٢)
- الموقعية في النحو العربي (عالم الكتب، القاهرة، عام ٢٠١٠م، ط٢)

حميدة، مصطفى

- أساليب العطف في القرآن الكريم (مكتبة لبنان -ناشرون – الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ١٩٩٩، ط١)
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية (مكتبة لبنان – ناشرون – الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، عام ١٩٩٧م، ط ١)

أبو حيان الأندلسي

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس (مطبعة المدني، القاهرة، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م، ط ١)

الخضري، محمد الدمياطي الشافعي

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م، الطبعة الأخيرة)

الخوارزمي، القاسم بن الحسين

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيم (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠ م، ط ١)

رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم (عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ط١)

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى

- معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي (دار الشروق، جدة، ١٩٨٤م، ط ١)

الزُّبَيدِيّ، عمرو بن مَعْدِيكَرِب

- ديوانه، تحقيق مطاع الطرابيشي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ط٢)

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق

- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك (دار النفائس، بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ط ٢)
- حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ط ١)

زعير، محمد يسري

- التوابع في النحو العربي (دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م، ط١)

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي

- رسالتان للزمخشري، الرسالة الأولى المفرد والمؤلف في النحو، تحقيق بهيجة الحَسَنِي (مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، عام ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م، د.ط)
- المفصل في علم اللغة، تحقيق محمد عز الدين السعيدي (دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ط ١).

الساقي، فاضل مصطفى

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٧م، د.ط)

السامرائي، فاضل صالح

- معاني النحو (دار الفكر، عمّان – الأردن، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ط ٥)

ابن السراج

- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ط ٣)

سيبويه

- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار التاريخ، لبنان، (د.ط)

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن

- همع الهوامع، تحقيق أحمد عزو عناية (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، ط١)

شرف الدين، محمود عبد السلام

- التوابع بين القاعدة والحكمة، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ط ١.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد البغدادي

- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ط ١

العدوي، محمد عبادة

- حاشية العدوي على شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ط)

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر

- فتح الباري، تحقيق عبد القادر شيبة الحمد، (د.ط)

ابن عصفور الإشبيلي

- شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح (دار إحياء التراث الإسلامي، العراق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠، د.ط)

عضيمة، محمد عبد الخالق

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم (دار الحديث، القاهرة، د.ت، د.ط)

ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن

- شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد (دار التراث، القاهرة، ١٩٩٨م، ط ١)

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين

- اللباب في علل البناء والإعراب (دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ط ١)

العيثان، عادل بن معتوق بن محمد

- الواو دراسة نحوية دلالية في المصطلح والوظيفة (أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٦هـ-١٩٩٥ م)

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد
- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري (دار الفكر، د.ت، د.ط)

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد
- معاني القرآن (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ط ٣)

القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن
- الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق إبراهيم شمس الدين (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ط ١)

ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد
- الموفقي في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش (نشر في مجلة المورد ببغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)

المالقي، أحمد بن عبد النور
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخرّاط (دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م)

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٩م، ط٢)

المجاشعي، علي بن فضّال
- كتاب شرح عيون الإعراب، تحقيق: حسناء عبد العزيز القنيعير (الرياض، عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ط ١)

المرادي، الحسن بن قاسم
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ط١)

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله
- شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون (هجر، ١٩٩٠- ١٤١٠، ط١)

مكرم، عبد العال سالم، وأحمد مختار عمر
- معجم القراءات القرآنية (مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ط٢)

ابن هشام الأنصاري

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩، د.ط)
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١ م، ط٤)
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، د.ط)

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي

- شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م، ط١)

فهرس

- المقدمة.....٧٤٥
- تمهيد.....٧٥٣
- (لكن) دلالتها.....٧٦٥
- (لكن) وظيفتها.....٧٦٧
- وصف وتحليل لاستعمال (لكن)
في صحيح البخاري.....٧٨٦
- تحليل استعمال (لكن)
غير المسبوقة بالواو.....٧٨٧
- تحليل استعمال (و لكن)
المسبوقة بالواو.....٧٨٩
- الخاتمة.....٧٩٤
- المصادر والمراجع.....٧٩٦
- الفهرس.....٨٠٢